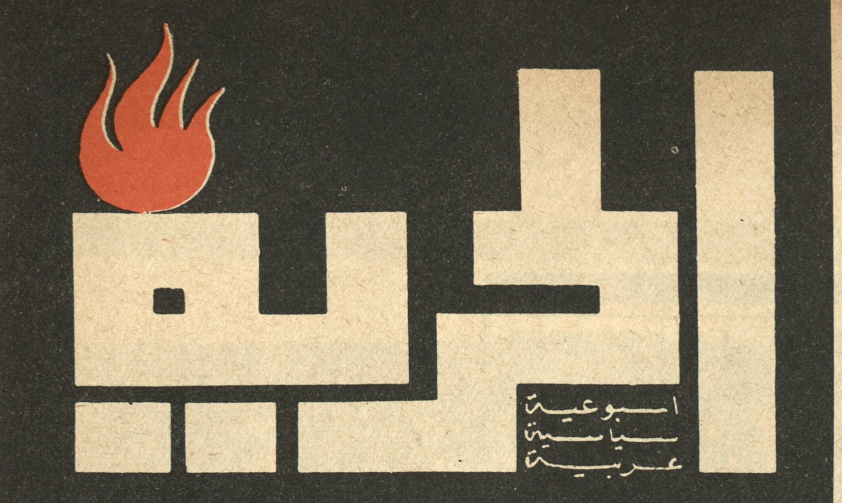


معركة الحرّيات الديمقراطيّة في لبنان

AL-HOURRIAH, - No. 576 - 19/7/1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٩/٧/١٩٧١ - العدد ٥٧٦ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

نداء المقاومة الفلسطينيّة بين مجازر الحكم الهاشمي وتخلي الأنظمة العربية

أحداث المغرب



جنرالات ضدّ جنرالات

وسط ظروف التأزم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتصاعد النضالات الجماهيرية (العمالية والطلابيّة والفلاحية)



المقاومة والعلاقات العربيّة عشية إنعقاد المجلس الوطني

اذا كانت مسألة «المقاومة والعلاقات العربية» قد شكلت واحدا من أبرز بنود جدول الاعمال الذي انعقد حوله المجلس الوطني الفلسطيني التاسع، فان التحركات الرسمية التي سبقت انعقاده يفترض بها ان تضع المؤتمرين امام صورة لمواقف الانظمة العربية لم تتحدد خطوطها بمثل هذا الوضوح منذ مجزرة ايلول الفائت .

بعثة الخولي — السقاف ومواقف الملك حسين

١ — كان سفر البعثة المصرية السعودية المشتركة الى عمان في مطلع الشهر الحالي مناسبة لاستجلاء موقف النظام الهاشمي وتعيين حدوده الراهنة واحتمالاته . ولقد كان امرا معبرا بالفعل أن يتاخر استقبال الملك حسين للخولي والسقاف، الى ما بعد انتهاء زيارته للمناطق الجنوبية برفقة وصفي التل وضابط أميركي كبير يرأس وفدا من أثني عشر عسكريا وخبيرا مدنيا من البنتاغون حضر الى عمان بمحاذاة وفد اقتصادي أميركي يضم سبعة اشخاص . فمثل هذا الحضور الاميركي الكثيف كان يحدد سلفا نوع اجوبة النظام الهاشمي على المسائل المتصلة بعلاقاته مع المقاومة . ولقد كانت الاجوبة ، حسبما نشر وتسرب من معلومات : قاطعة في وضوحها :

— في جوابه على المطالبة باحياء اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان ، قال الملك حسين : ان الاحداث قد تجاوزتهما منذ زمن ، بحيث لم يعد ممكنا القبول باي حل لازمة العلاقة مع المقاومة قد ينتج عنه ازدواج او « ينتقص » من سيادة الدولة الاردنية على كل ما يجري ضمن حدودها بما في ذلك تحرك المقاومة . أما النشاط الفدائي باتجاه الارض المحتلة فيجب أن يتم عبر مكتب الارتباط الذي يهتم بالمسائل اليومية للفدائيين وغرفة العمليات التي تعنى بالتنسيق العسكري .

ولم يكتف الملك بمطلب وضع حركة المقاومة تحت قبضة الجيش الاردني نهائيا ، بل اضاف اليه مطلبا اخر هو « وقف اعمال التنظيم السري » وتسليم المطلوبين في المناطق التي يتواجد فيها الفدائيون وانتقال هؤلاء الى الاماكن التي تحددها لهم الحكومة الاردنية .

وبينما كان الملك يلقي بشروطه هذه ، كانت قواته المسلحة تواصل حصار مناطق الفدائيين وقصفها . وبدا واضحا ان الاستجابة للمطالب الملكية (ومؤداها الفعلي انهاء وجود المقاومة سياسيا وعسكريا في الساحة الاردنية) هي شرط النظام الهاشمي لحل الازمة ، اي لايقاف المطاردة العسكرية الجارية ... والا فان النظام سوف يمضي في تنفيذ شروطه بنفسه وعلى طريقته .

اما العون المالي والعربي الذي قطعته ليبيا والكويت بانتظار وضع اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان موضع التنفيذ، فان الملك لم يكتف بطلب استعادته بل اقترح ايضا انشاء صندوق دعم مالي عربي موحد تصب فيه كل المبالغ المقررة منذ مؤتمر الخرطوم ، ليجري توزيعها باشراف الجامعة العربية على كل الدول المتضررة بعدوان الخامس من حزيران . وكان واضحا ان الملك يرمي الى التحرر من عبء الصيغة السابقة للمعونة والتي تجعل مصيرها مرهونا على الدوام بعلاقات ثنائية غير مستقرة بين الاردن وكل من الدول العربية المساهمة . ثم انه كان يدرك ، وهو يعرض هذه الصيغة ، انها قد تنال ترحيب دولة مثل سوريا سوف يؤدي التنظيم الجديد للعون المالي الى ادخالها في دائرة المتضررين — المستفيدين بعد أن ظل استثناؤها ساريا منذ مؤتمر الخرطوم.

٢ — في تعليقه على نتائج المحادثات مع الملك قال السقاف : « ان مهمتنا كانت ناجحة مئة بالمئة » . وهو قول لم يكن يعني سوى أن موقف السعودية مطابق لموقف النظام الهاشمي. أما الخولي فقال : « لقد نجحت مهمتنا بنسبة تسعين بالمائة»! والحقيقة ان « العشرة بالمئة » التي حرص الخولي على استبقائها خارج دائرة النجاح ، تلخص ابعاد الموقف المصري الخاص من المقاومة . وهي ابعاد اوضحتها صحافة القاهرة (مقال علي حمدي الجمال في الاهرام بتاريخ ٣—٧—٧١) ثم القى ضوءا عليها خطاب أنور السادات في افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٧—٧—٧١ .

فالقاهرة لا توافق على تصفية كاملة لوجود المقاومة السياسي والعسكري في الاردن ، وهي متمسكة ببقائها عنصر ضغط يلجم اندفاعات النظام الهاشمي في علاقاته الدولية ، ووسيلة ضبط للشعب الفلسطيني المطلوب ادخاله ، تحت قيادة وطنية ، ضمن صيغة الحل السلمي في النهاية . ومن هنا عدم قبول القاهرة بشرط السيادة الاردنية الكاملة على المقاومة ومناداتها بتجديد التسوية التي نتجت عن هزيمة ايلول . لكن لهذا الموقف « المساند » حدوده . وحدوده هي حدود السياسة المصرية الراهنة في المجال العربي . وفي هذا النطاق يبدو واضحا أن اللقاء المصري السعودي مرشح للاكتمال باتجاه استئناف الصلة السياسية السابقة وتوثيقها بين القاهرة وعمان . ولقد انجز الطرفان ، خلال الاسبوع الاخير ، الخطوة الاولى على هذا الطريق : قبول اوراق اعتماد علي الحباري سفيرا للاردن في مصر ، والاعلان عن زيارة الملك اليها بعد طول انتظار . وذلك كله يوضح على قاعدة اي توازن وضمن اية حدود تفهم القاهرة وجود المقاومة واستمرارها في الساحة الاردنية .

النظام السوري يتحرك دفاعا عن مواقعه ضمن المقاومة

٣ — كانت تحركات الحكم السوري ، على صعيد علاقته باطراف حركة المقاومة ، واضحة الدلالة هي أيضا خلال الاسبوعين الاخيرين .

فالاسد لم يكن بعيدا عن مسعى القاهرة والرياض لدى عمان . واعتقال قيادة الصاعقة وتنصيب قيادة بديلة لها كان يوضح — تكرارا — طبيعة صلة الحكم السوري بالتنظيم الفدائي الذي يشكل مجرد امتداد مباشر له . أما الازمة التي نشبت بين النظام الحاكم في دمشق وبين « فتح » بسبب شحنات الاسلحة الجزائرية « الثقيلة » المحجوزة حتى الان في مرفأ اللاذقية ، فانها أتت تبدد اوهاما كثيرة سابقة حول «ايجابيات» مواقف هذا النظام من المقاومة .

قال القائد الجديد للصاعقة في مؤتمره الصحفي خلال الاسبوع الماضي : ان الاسلحة الجزائرية تكشف نية « فتح » في انشاء جيش نظامي منطلقه لواء اليرموك . وهو امر قد يؤدي الى صدام مع « جيش التحرير الفلسطيني » لا يستطيع الحكم السوري الموافقة عليه !

والحقيقة — وراء كلام ممثل الصاعقة — ان ما يخشاه الحكم السوري فعلا هو أن يؤدي تدفق الاسلحة الجزائرية الى اختلال في ميزان القوى ضمن المقاومة يفقد معه « جيش التحرير » الميزة العسكرية التي كانت له . وهي ميزة وظفها الحكم السوري لصالحه على الدوام فكانت صلته بالجيش تضع في يده وسيلة تأثير حاسمة كثيرا ما لوح بها واستعملها في الازمات .

هكذا كانت تبعية الصاعقة للنظام السوري من ناحية ، وامتداداته المباشرة ضمن « جيش التحرير » من ناحية ثانية ، تسمح له بعقد صلات مع مختلف منظمات المقاومة (وخصوصا فتح) يحتل فيها الموقع الاقوى . فهو الذي يقرر حدود التسهيلات المادية ومواقف التاييد السياسي التي يمنحها للمقاومة او يمنعها عنها . ومن هنا كانت مبادرته لقمع العناصر غير المستجيبة له من قيادة الصاعقة ، وقراره بحجز الاسلحة الموافدة الى « فتح » ، عندما احس ان اضطراب اوضاع الصاعقة واحتمالات نمو قوة نظامية موازية لجيش التحرير ، قد يعني تضييق مرتكزاته الثابتة ضمن حركة المقاومة .

★ ★ ★

اذا كانت صلة المقاومة بالنظام الاردني تبدو محكومة بتناقض مصيري لا مخرج منه بالتسوية ... واذا كانت مواقف الانظمة العربية الاخرى « المتاخمة » للقضية الفلسطينية تتقاطع كلها عند محاولة احتواء العمل الفلسطيني وضبطه تحت سقف «ازالة اثار العدوان بالحل السلمي» ... ثم اذا كانت العلاقات العربية الرسمية الناتجة عن ذلك كله لا تمر بمحاذاة نشاط المقاومة بل هي تخترقه في اكثر من موضع ... فان تحديد موقف من الوضع الاردني — العربي يصبح بالفعل الحلقة المركزية التي تتوقف عليها احتمالات تجديد حركة المقاومة اصلا .

لقد مارست المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة عملية التفاف دائمة حول هذه المسالة . وليس هناك ما يبرر التفاؤل بامكانية خروج المجلس التاسع عن تلك القاعدة . ومع ذلك فلا بد من انتظار نتائجه الفعلية كي يصبح ممكنا نقاش الوجهة التي سوف تقرر مستقبل العلاقات العربية للمقاومة ، بل مستقبل المقاومة اساسا !

«الحرية»



تأسيس لجنة بريطانية لمناصرة الثورة في الخليج

تأسست الشهر الماضي في لندن لجنة لمساندة الثورة في الخليج — تسمى «لجنة الخليج» — ضمت عددا من المنظمات والشخصيات البريطانية التقدمية المناهضة للاستعمار ، ومن بينها منظمة رسل للسلام ، وتصدر اللجنة «نشرة الخليج» نقتطف فيما يلي افتتاحية عددها الاول :

«يصادف التاسع من حزيران ١٩٧١ الذكرى السادسة لاعلان الكفاح الثوري المسلح في الخليج ، وبالتحديد في ظفار ، المنطقة الجنوبية الغربية من عمان . تركز لجنتنا في هذا البرنامج سياسي واضح ، انها تتضامن كليا بالنضال للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، التي تخوض الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وسلطان عمان العميل ، والمنظمة الشقيقة «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» .

هذه الحرب في لغتها البريطانية تخطط لها وتديرها «والبنتاغون» (مقر رئاسة الوزراء البريطانية) كلها مغطاة بالاكاذيب الصادرة عن الرسميين البريطانيين وبتضليل الصحافة البيروجوازية . ان القرى تتعرض للقصف والابار تسمم ، والبشر والماشية يقصفون من الجو .

لكن هذا القمع الامبريالي في ظفار وعمان يشكل جزءا من استراتيجية اوسع : ذلك ان ملايين المثقفين والعمال يرزحون في سجون البحرين وقطر وغيرها من مستعمرات بريطانيا في الخليج .

ان السبب الكامن وراء هذه السياسة واضح جدا . انه النفط . فالخليج يمد العالم الراسمالي بـ ٢٥ بالمئة من انتاجه من النفط ، ويضم ٥٠ بالمئة من احتياطه ، وهو اكبر مركز لاستثمار الشركات الامبريالية خارج الاقطار الصناعية المتقدمة . تستورد اوروبا ٥٠ بالمئة من نفطها من الخليج ، وتصل هذه النسبة الى ٩٠ بالمئة بالنسبة لليابان . اما المجهود الحربي الاميركي في فيتنام فيعتمد كله على نفط الخليج . هذا وتجني بريطانيا ما يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه من الارباح السنوية من استثماراتها النفطية في الخليج ، كما تلقى دعما ماليا جبارا من توظيف الانظمة العميلة كالكويت وابو ظبي لاموالها الاحتياطية في لندن» .

بيان بتجمع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان
حول المجازر في الأردن

اصدر تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان بيانا حول مجازر الاردن جاء فيه :

« بعد ان وضع اللمسات الاخيرة لخطة تشديد الحصار على الثوار ومنع التموين عنهم من اجل الاجهاز نهائيا على الوجود الفدائي بالاحراش ، والشمال ، سافر الملك العميل الى المغرب ليعطي الضوء الاخضر لبدء المجزرة الجديدة في الاردن .

كل ذلك اعد له في جو مشحون بالضغوط والمؤامرات والتحركات المشبوهة في سبيل فرض المخطط الاميركي لفتح القناة وبالتالي فرض الاستسلام للشيلة والشطن وتل ابيب ، والتسليم بالوجود الصهيوني الامبريالي على ارض فلسطين وفي الوطن العربي .

ان المجزرة الحالية في مخيم غزة وفي مناطق الشمال عامة التي تفوق وحشية ما تعرض له مخيم الوحدات في مجزرة ايلول ١٩٧٠ يراد منها ، عبر الابادة الجماعية ، تكريس ما اعلنه عملاء عمان في اكثر من تصريح ، وبكل وقاحة وصفاقة من رفض لاتفاقات القاهرة وعمان ، وفي الوقت نفسه التصميم على حضور اي لقاء عربي على اي مستوى للاسهام في الحلول التصفوية الاستسلامية للقضية الفلسطينية من موقع المصفي للمقاومة الفلسطينية على ارض الاردن » ...

« ان الجماهير العربية مدعوة الان لابداء دعمها ومساندتها لحركة المقاومة الباسلة ، التي تدافع عن القضية الوطنية التقدمية في كل بلد عربي ، وعن حركة التحرر العربي وعن مواقع الحركة الثورية العالمية في هذه المنطقة الحساسة من العالم » .

« ان الجماهير الشعبية في لبنان مدعوة للتعبير عن سخطها واستنكارها لمجازر الاردن ، فحسب ، بل للتطلع بعزم الى العمل والوقوف بحزم في وجه المخطط الرامي لاكمال المؤامرة الاردنية في ارض لبنان » .

رسالة من المغرب : تصحيح بعض الأخطاء في مقال "الحريّة"

أكتب اليكم لانني أرى من واجبي ، كمناضل شيوعي ، ان اصحح بعض الاخطاء التي وقعت فيها « الحرية » — عن غير قصد طبعا — وذلك في المقال الذي نشرتموه عن المحاكمة الجارية حاليا في المغرب بعنوان : « مغرب القمع » .

لقد استغل الحاقدون على التقدميين بصفة عامة ، وعلى « الحرية » بصفة خاصة هذه الاخطاء ليقوموا بحملة تشويه ضد « الحرية » وضد ما ينشر فيها . وقد ادعوا ان الموقف الذي اتخذته « الحرية » يدخل « في اطار الخطة التي ينتهجها الحكم والابواق الاستعمارية ضد المعتقلين »؟!

أيها الرفاق : انه لا يصح ان نطلق على الذين يحاكمون حاليا بمراكش صفة « متآمرين » أو « الانقلابيين » وانما من المفروض علينا أن نعتبرهم مناضلين صلبين مرتبطين اشد الارتباط بنضال شعبهم يبتغي التحالف معهم للاطاحة بالحكم القائم . لقد مثل المعتقلون دوما الطليعة الثورية المتقدمة داخل القوات الشعبية ، وكانوا باستمرار مقموعين من طرف قيادة هذا الحزب الانتهازي .

كما انني اريد أن اصحح بعض الاخطاء الواردة في المقال المذكور .

فقد ورد ما معناه « ان الاختطافات بدأت باغتيال « لبيب فركاني » المسؤول عن الاتحاد بمراكش » . والمقصود هو المناضل محمد الحبيب الفرقاني عضو اللجنة المركزية للقوات الشعبية ومسؤول عن اقليم مراكش . وهو مقموع حاليا من طرف القيادة الانتهازية الحالية للحزب .

كما ورد في نفس المقال اسم السيد « بو النيلات » ، والمقصود هو سعيد بو النعيلات المعروف باجار محمد ، من قادة المقاومة البارزين وجيش التحرير ، وقد اعتقلته السلطات الفاشية في اسبانيا في اوائل عام ١٩٧٠ مع المناضل احمد بن جلون ، وسلموا للسلطات العميلة في المغرب .

اتمنى أن تنشروا هذه الرسالة رغم أن كاتبها ليس مثقفا ، بل هو عامل بسيط يجهل ترصيف الكلمات .

البدوي بو عزة
الدار البيضاء

سهل عكار : إرهاب وإنذارات

يستمر ارهاب السلطة وتآمر البكوات في سهل عكار بغية تشريد قسم من الفلاحين واعادة سلطتهم على القسم الاخر . يتم ذلك ضمن مخطط للبكوات بمساندة السلطة يهدف لانتزاع اهم مكسب حققته الانتفاضة الفلاحية الماضية الذي يتلخص بتحرر الفلاحين من العلاقات الاقطاعية السابقة .

فخلال الاسبوع الماضي وجه فوزي اغا المرباس انذارا باخلاء المنزل للفلاح مصطفى حبابه من قرية تل حميرة . والبيت المذكور بناه الفلاح على أرض الاقطاعي بموافقته . ويدفع الفلاح ايجاره السنوي بانتظام للاقطاعي . ولقد سبق لاسعد اغا العلي ابن عم الاقطاعي المذكور ان تسبب بهدم جزء من هذا المنزل اثناء هدم منزل الفلاح محمد الباشا الذي هاجر لسوريا . اجاب اسعد العلي على اعتراض الفلاح حبابه بانه حر بمنزله ومنزل ابن عمه !

كذلك وجه الاقطاعي عارف اغا من نفس القرية للعامل عبد الكريم شمعه انذارا باخلاء منزله بالرغم من انه يدفع ايجارا سنويا بانتظام. رد العامل بانه يدفع ايجار المنزل ، فاجاب الاقطاعي بانه بحاجة لاخشاب سقف المنزل كي يتدفأ عليها في فصل الشتاء !

في نفس القرية وجه الاقطاعي انذارا باخلاء المنزل للعامل «ابو ناصر» بالرغم من أن الاقطاعي قبض الايجار السنوي .

كذلك وجه الاقطاعي انذارا باخلاء الارض (بستان الوحلة) للفلاح احمد سليمان .

هذا وتستمر قوى الامن بارهاب الفلاحين لمنعهم من مقاومة البكوات. فقد استدعت الفلاح ابو علي سرحان من قرية تل حميرة ، ووجهت له انذارا شفهيا باخلاء منزله بعد مدة اقصاها نهاية الشهر الحالي . . والجدير بالذكر أن المحكمة لم تحكم بعد الفلاح المذكور باخلاء المنزل ، وان الفلاح قد رفض تنفيذ الاتفاق السابق مع الاقطاعي الذي يقضي باخلاء المنزل ، باعتبار أن هذا الاتفاق تم تحت الضغط خوفا من الاعتقال . كذلك تستمر قوى الامن بتهديد الفلاح ابو احمد خزام من تل حميرة ان هو لم يخل منزله بتاريخ ٢٢-٧-٧١ .

الأحزاب والفئات التقدميّة تستنكر الاعتداء الوحشي على حياة قياديي حزب البعث العربي الأشتراكي

في الوقت الذي يتمادى فيه النظام الاردني خيانة ووحشية في محاولة جديدة لتصفية وجود المقاومة في الشمال وفي جو من التخاذل والاستسلام مشحون بالضغوط والمؤامرات والتحركات المشبوهة ..

وفي الوقت الذي بدأت فيه السلطات اللبنانية تتحرك من جديد تستفز وتهدد وتعتقل ، جرى في بيروت صباح الاثنين الواقع في ١٢-٧-٧١ تنفيذ التهديد بخطف بعض قياديي حزب البعث العربي الاشتراكي بوحشية متناهية ، فخطف حاكم الفايز واصيب الدكتور فؤاد شاكر بجراح بليغة ، وجرى ذلك كله في وضح النهار مما يقطع بتراخي السلطات حيال اعمال الاستفزاز والتهديد التي تكاثرت في المدة الاخيرة . كما أن هذا العمل الاجرامي قد اتى متوافقا مع تحركات الاوساط الرجعية الداخلية والعربية المتواطئة مع الامبريالية العالمية والصهيونية في تنفيذ مخطط تصفية الثورة الفلسطينية وضرب حركة التحرر العربي .

اننا نستنكر بشدة هذه الاساليب الوحشية المتنافية مع ابسط الاعراف والمبادىء الانسانية ، والحريات الديمقراطية ، ونطالب بوضع حد لها ، ضمنا بمتطلبات المعركة الوطنية ضد الامبريالية العالمية وربيبتها اسرائيل.

بيروت : ١٦-٧-٧١

منظمة العمل الشيوعي في لبنان
حزب العمل الاشتراكي العربي
منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
اتحاد الشيوعيين اللبنانيين

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاماية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

نداءات المقاومة الفلسطينيّة بين مجازر الحكم الهاشمي وتخلي الأنظمة العربيّة

بحملة التصفية الجارية الان ضد الفدائيين في احراج جرش وعجلون ، يدخل النظام الاردني مرحله استكمال الحلقه الاخيره من الخطة التي انتهجها بعد مجزرة ايلول .

حين أتاه الخولي والسقاف قبل اسبوعين شدد الملك حسين أمامهما على القول بأن الاحداث قد تجاوزت ما يجري التلميح اليه : احياء اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان وتجديد التسوية مع حركة المقاومة على قاعدتهما . فالنظام الاردني لن يسمح للمقاومة باي قدر من الاستقلال ، وهي — في منطقه — اما أن تكون ملحقا للجيش الملكي او لا تكون .

ولا شك أن الملك كان يدرك استحالة قبول المقاومة بهذه الشروط . واذن فقد كانت نيته متجهة — وهو يحادث ضيفيه — الى تنفيذ شروطه بالقوة ، اي بالوسيلة الوحيدة التي اصبحت تحكم علاقته بالمقاومة منذ أيلول .

هكذا بدأ النظام الهاشمي حملته العسكرية الجديدة بأشكال تكاد تفوق في عنفها ووحشيتها كل مجازر ايلول . ولم يجد الملك في الوساطة العربية (المصرية السعودية) ما يستدعي منه التريث . فلقد كان يدرك مقدار ما تنطوي عليه من خواء . ذلك أن الحضور السعودي فيها كان ينزع عنها سلفا طابع الضغط ويكسبها صفة الرجاء والهمس الودي . أما الطرف المصري في الوساطة فقد كان مكبلا بأكثر من قيد . فالقاهرة تخشى كل ما يمكن أن يعرقل انعقاد القمة العربية التي تلح في طلبها . وهي خارجة لتوها من محادثات مع الملك فيصل اعطته بموجبها كل ما يريد ونالت منه منحة مالية جديدة ووعدا باستمرار المعونة القديمة وبالمساندة السياسية . ثم هي على اشد ما تكون رغبة في استعادة صلتها بالملك حسين بعد اشهر الجفاء الطويل منذ أيلول وتنصيب وصفي التل رئيسا للحكومة . ومن هنا لم تكن القاهرة في وضع القادر على ممارسة ضغط جدي لصالح المقاومة . لذلك وافقت على تلبية مطالب الملك قبل أن تظهر من جانبه اية بادرة استجابة لوساطتها . ولم يكد الخولي يتأبط تفاؤله عائدا الى القاهرة حتى كان الاعلان عن زيارة الملك لها يصدر رسميا ومعه قبول اوراق اعتماد السفير الاردني المجمد .

هذه التطورات اطلقت يد الملك وغذت طموحه الى حسم العلاقة مع المقاومة لصالحه نهائيا قبل ان يحل موعد لقائه المنتظر بأنور السادات في الثالث والعشرين من تموز . ولا تتضح دلالة المجزرة الجديدة ضد الفدائيين الا في هذا السياق . فاحراج جرش وعجلون هي الموقع العسكري الاخير الذي تبقى للمقاومة والذي ظل يشكل مرتكز وجودها المادي واستقلالها السياسي النسبي ضمن المساحة الاردنية ، ومن خلاله كانت مطالبة القاهرة بتجديد التسوية بين المقاومة والنظام ، كطرفين متمايزين ، تكتسب معناها الفعلي . ومن هنا كانت رغبة الملك حسين في الغاء هذا الموقع اولا ، ثم السفر الى القاهرة بعد أن يكون قد صفى كل شيء بحيث لا يعود أمام الطرف المصري ما يستطيع ان يثيره فعلا على صعيد أوضاع المقاومة في الاردن .

هل كان الملك حسين يجهل أن ردة فعل عربية رسمية قد تواجه مجزرته الجديدة وهو على ابواب جولته في اكثر من عاصمة عربية؟

— كلا بالطبع ! لكن الملك كان يدرك سلفا حدود ردة الفعل هذه ومدى لفظيتها المعروفة. وقد اتت التطورات التي رافقت — وما تزال — المجزرة الجديدة ، تثبت دقة حساباته .

— قال عمر السقاف عند استصراحه في بيروت حول الحملة العسكرية التي تواجه الفدائيين في الاردن : « ان ما يجري لا يؤثر على مساعي الوساطة ولا على احتمالات نجاحها » ! وبذلك كان وزير الخارجية السعودي يفضح موقف مملكته الفعلي . فهي لا تنظر الى الوساطة اصلا الا من زاوية مصالح الملك حسين وشروطه . وهي لا تتصور نتائجها الا رضوخا من جانب المقاومة لهذه الشروط . ولذلك فان ما يفعله الملك حسين بالفدائيين لا يبدو للسقاف مناقضا « لمسعاه الحميد » !

— أما القاهرة فقد اصابتها الحملة العسكرية الاردنية بحرج شديد . لكن ردها اتى باهتا لم يتجاوز حدود الاحتجاج الضمني على « ما يجري في الاردن » . وحين أصدرت بيانها الذي يطلب تأجيل زيارة الملك ، لم تستطع حتى ان تعطي طلب التأجيل دلالته السياسية المفترضة وتحوله الى احتجاج واضح على مسلك النظام الاردني . بل حرص البيان المصري على تعليل الطلب بأسباب بروتوكولية تقنية لم تتعد حدود الحديث عن ضيق الوقت بسبب الانشغال باحتفالات ٢٣ تموز !. وقد رد القصر الملكي الاردني من جانبه على هذه اللباقة بأحسن منها ، فأعلن اقتناعه بوجاهة تلك الاسباب مؤكدا أن موعد الزيارة لم يكن مناسبا في الاصل ! ثم مضى النظام الاردني في مجزرته وهو على ثقة من أن موقفا حاسما لن يصدر عن الدولة العربية الكبرى التي كان يحسب في الماضي لمواقفها الف حساب . أما كلام المتحدث الرسمي المصري عن « الاساءة البالغة التي تلحقها الصدامات الجارية في الاردن بالمصلحة العربية » ... وأما انتقال الصحافة المصرية الى التلويح « بأن مصر لن تستطيع البقاء مكتوفة اليدين بينما يجري ذبح الفدائيين في الاردن » .. فهو كلام الف الملك حسين سماعه لدى كل صدام وهو يدرك انه لا يتعدى حدود تسجيل المواقف .

— وفي سوريا اصدر الحزب الحاكم بيان احتجاج على ما تتعرض له المقاومة في الاردن ، لكن صداه العملي لم يصل في البداية الى ابعد من المخابرة الهاتفية التي اجراها رئيس الاركان السوري مع زميله رئيس الاركان الاردني . ثم تطورت المخابرة الى مسعى وساطة سافر بموجبه وفد عسكري سوري (ومعه احد قادة المقاومة) الى عمان لمناقشة النظام الاردني في ما يفعله عن قرب !

هكذا انقلبت الادوار . فبعد أن كانت سوريا تعلن — ولو كلاما — لدى كل حملة تصفية تتعرض لها المقاومة أن ما يصيب المقاومة يصيبها وأنها تعتبر نفسها طرفا في الصراع ولن تمتنع عن التدخل المباشر عند الضرورة ، اذا بالنظام الحاكم الان في دمشق يتحول هو بدوره الى وسيط لا يفعل سوى أن يكرر معزوفة «حقن الدماء العربية» و « الحفاظ على وحدة الصف في وجه العدو المشترك » . ويأتي موقف الوساطة هذا في سياق سلسلة اجراءات أقل ما يمكن استنتاجه منها هو أن فرضية « النظام السوري كقاعدة انطلاق ومصدر حماية للمقاومة » قد أصبحت في عالم الخرافات . فمن التضييق الشديد على العمل الفدائي في الجولان قبل أشهر الى حجز الاسلحة في مرفأ اللاذقية قبل أسبوعين الى منع الفدائيين من استخدام الاراضي السورية في قتالهم الراهن مع الاردن — كما ذكرت مصادر فلسطينية قبل أيام — عبر ذلك كله يتضح مدى لفظية الموقف السوري في « تأييده » للمقاومة ومدى انخراطه هو أيضا في سلسلة المواقف الكلامية الخاوية .

— تبقى بعد ذلك كله ، مواقف المحاور العربية الرسمية الخارجة عن اطار حلف الانظمة العربية الرئيسي . فهل تنطوي تلك المواقف على ما يمكن أن يعدل من صورة التخلي العربي الرسمي عن المقاومة ؟

لقد اعلن الحكم العراقي هو أيضا موقف احتجاج رسمي من الاحداث الجارية في الاردن . لكن سابقة أيلول تكفي وحدها لفضح حقيقة أي اعلان مسرحي بالتأييد يمكن أن يصدر عن حكام بغداد .

أما الموقف الجزائري من المقاومة فان مصدر قوته هو في الوقت نفسه مصدر ضعفه. فالجزائر ، بحكم ابتعادها عن مواجهة مسؤوليات مباشرة وراهنة في ساحة الصراع العربي الصهيوني ، استطاعت ان تحافظ على موقف « مبدئي » ثابت نسبيا في تأييده للمقاومة . ذلك ان التأييد لا يرتب عليها كلفة باهظة كتلك التي سوف تترتب على الانظمة المحاذية للقضية الفلسطينية فيما لو أرادت احتضان المقاومة كمشروع حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل والامبريالية.

الا أن كون الجزائر تمارس تأييدها « المبدئي » للمقاومة من على مسافة شاسعة ، هو بالضبط ما يجعل فعالية الموقف محدودة في النهاية . فهو على الصعيد السياسي يكاد يكون عديم التاثير على مجرى الصراع بين المقاومة والنظام الاردني. أما على الصعيد المادي ، فقد أثبتت حادثة حجز الاسلحة في ميناء اللاذقية ، أن المساعدات المادية الجزائرية قد يلغي مفعولها هي أيضا تعذر امكان استخدام خطوط مواصلات خاضعة في النهاية للانظمة العربية المشرقية .

★ ★ ★

لقد أصدرت حركة المقاومة الفلسطينية خلال الايام الاخيرة سلسلة بيانات ونداءات كررت فيها مطالبتها بتنفيذ اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان ، ودعت الانظمة العربية الى اتخاذ اجراءات رادعة ضد مجازر النظام الاردني .

وفي حدود الموقف الاعلامي ، لا شك أن تلك النداءات تحقق غرضا من حيث كشفها لحقيقة ما يجري في الاردن وفضحها لمواقف الانظمة العربية التي تراوحت بين الاحتجاج المتستر المخجول وبين التواطؤ — بالصمت أو بالتأييد — مع النظام الاردني .

لكن عملية الفضح هذه لا يجوز أن تنقلب الى رهان وهمي على امكان تجديد التسوية مع النظام الاردني أو تحريك الانظمة العربية الاخرى في عمل مضاد له .

ان الشعب الفلسطيني يدفع الان ، بالدماء النازفة من جراح مقاتليه البواسل في أحراج جرش وعجلون ، ضريبة التمسك بقضية تحرره الوطني وتحرر الشعوب العربية كلها. وكي لا تذهب الدماء هدرا فان المقاومة مدعوة الان — ودون أن يكون في ذلك أي تجاهل للظروف الصعبة التي تجتازها — الى حسم وعيها لنقطتين : أولاهما — أن محاولة تجديد التسوية مع النظام الاردني هي مطلب مستحيل . والثانية — ان تخلي الانظمة العربية عن المقاومة الفلسطينية هو موقف يضرب بجذوره في أعماق تركيب تلك الانظمة . وليست النداءات هي وسيلة التاثير في هذا الموقف مهما بلغت حدتها .

قد تخرج المقاومة من مجزرة الاحراج الراهنة مثخنة بالجراح . لكن ذلك يضعها على أبواب مرحلة جديدة من الواضح أن شروطها السياسية التنظيمية العسكرية سوف تكون مختلفة عن كل ما ألفه العمل الفلسطيني حتى الان . وذلك هو التحدي الاهم الذي يواجه حركة المقاومة الفلسطينية .

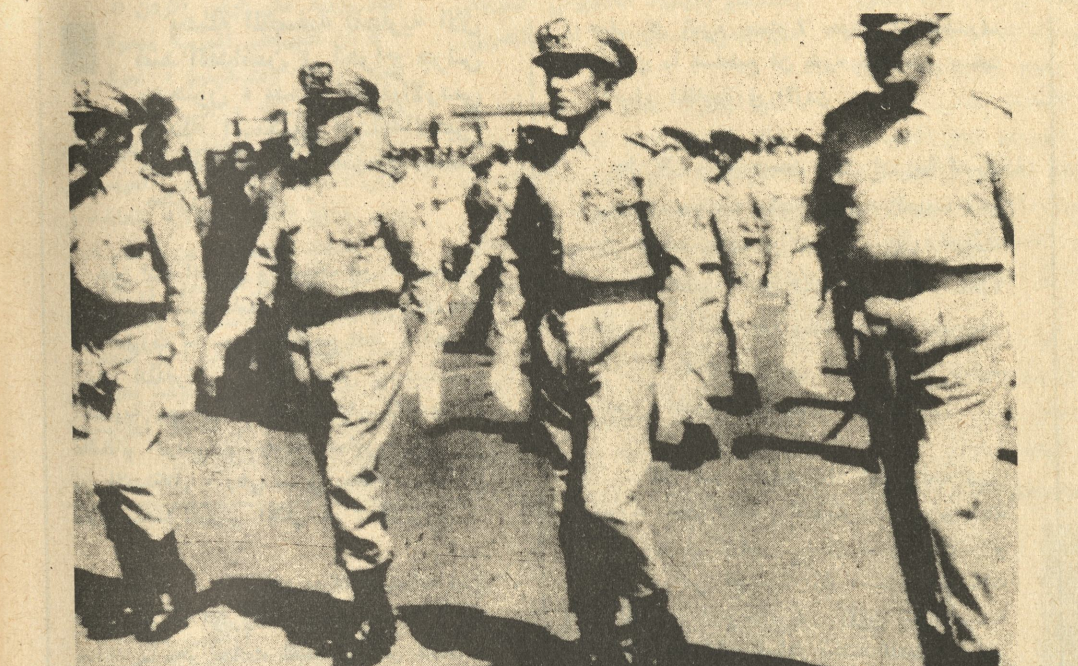
اذاعة البكوات ايضا ؟

بعد دولة البكوات ، في عكار ، اذاعة البكوات في بيروت . في برنامج لها بثته مساء الجمعة ، الساعة السادسة والنصف ، في ١٧-٧ ، هاجمت الاذاعة اللبنانية « الحرية » لانها لم تسكت عما يجري في عكار . ان صوت الدولة يوضع في خدمة حفنة من كبار المالكين الذين يدوسون حقوق الفلاحين دون أن يردعهم القانون . عندما تقوم السلطة العليا وتهاجم مواطنين يعبرون عن رأيهم ، فلا عجب ان تحولت الاذاعة الى بوق لمن هم وراء السلطة . بذلك يضيف فلاحو عكار الى ملف « حماية » السلطة لحقوقهم ، هذا التصدي الجديد .

أحداث المغرب

جنرالات ضد جنرالات

وسط ظروف من التأزم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتصاعد النضالات الجماهيرية (العمالية والفلاحية والطلابية)



أربعة من الجنرالات في عرض عسكري من اليسار : جيسي ، بيرابو ، بوغرين ، جمو

هل ينقسم الانقلابيون الى فريقين ؟

■ فريق من طلاب المدرسة الحربية أعلن الجمهورية

■ وفريق من الجنرالات فاوض الملك لتأييد الانقلاب

بالرغم من عدم توفر معلومات دقيقة عن المحاولة الانقلابية الا انه من الواضح ان الذين قادوها هم مجموعة من جنرالات الجيش المبعدين عن مراكز السلطة الفعلية التي استولى عليها رجال الجنرال اوفقير ، واصبحوا من خلالها يمسكون بزمام السلطة الفعلي .

والحكم القائم كان عسكريا بالفعل ، يحكمه جنرالات اوفقير : وزارة الداخلية ، وزارة البرق والبريد ، المخابرات ، الشرطة ، الامن ، الدرك الخ ...

كان جنرالات اوفقير يسيطرون على كل شيء ، على السلطة حيث الامتيازات الهائلة ، وعلى الاراضي الشاسعة (الجنرال اوفقير اكبر ملاك في المغرب بعد الملك الحسن نفسه) ، اما الجنرالات الاخرين فهم للجيش والتدريب وقيادة بعض الفرق في المناطق البعيدة أو في بعض المحافظات التي تظل على كل حال تحت سيطرة المحافظين « الولاة » من رجال اوفقير .

ولم يكن جنرالات الانقلاب من طينة اخرى ، فللوصول الى رتبة جنرال في الجيش الملكي المغربي شروط اجتماعية وسياسية ، فمعظم كبار الضباط من اصول اقطاعية وعشائرية ، ومعظمهم من الذين تربوا على ايدي الاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال ، والذين قادوا الانقلاب (الجنرالات مدبوح وعبابو وبوغرين) كانوا من حاشية الملك ومن أقرب معاونيه وهم معروفون بصلاتهم القوية بالقصر (مدبوح مرافق الملك ، وعبابو صديق الامير عبد الله ولي المعهد) ، وكما يقول مندوب احدى الصحف الرجعية المؤيدة للملك الذي كتب من المغرب : « الجنرالات الذين قادوا الحركة الانقلابية غير محسوبين على أي تيار سياسي داخلي ، ولا ماضيهم العسكري يشير بانهم كانوا على اتصال مباشر أو غير مباشر بأحدى التشكيلات السياسية المحلية المغربية ، ولم يسبق ان سجلت مخابرات النظام أي اشارات امام اسمائهم سوى اشارة الولاء للنظام ، حتى نشاطاتهم الاجتماعية داخل المغرب ، كانت محصورة في بيوتات الحاشية » !!

ما هي الدوافع ، اذن ، التي دفعت هؤلاء الجنرالات للقيام بانقلاب ، وعلى أي قوى في الجيش اعتمدوا في حركتهم ، وما هي حدود الانقلاب الذي ارادوه ، وكيف سقط وفشل ؟

العوامل غير المباشرة

هذه الاسئلة تجد جوابها في العوامل غير المباشرة التي كانت تتغذى منها الحركة الانقلابية ، والتي كانت تتناقض مع تكوين الانقلاب نفسه ، فقادته جنرالات ، وقواه الفعلية شباب من طلاب المدارس الحربية .

ان دوافع الجنرالات الذاتية (الابتعاد عن مراكز السلطة وسيطرة جنرالات اوفقير على أمورهم — (وصف الملك الحسن ذلك بأن الجنرالات المتمردين كانوا مصابين بعقدة الاضطهاد — !) ، ان هذه الدوافع الذاتية لا يمكن أن تظل محصورة في اطار الجنرالات انفسهم ، فلا بد ان تتغذى من الظروف الموضوعية السائدة على صعيد التناقضات التي كانت تنخر النظام القائم :

تناقضات التحالف الطبقي الحاكم من ناحية ، والصراع الطبقي المحتدم من ناحية اخرى .

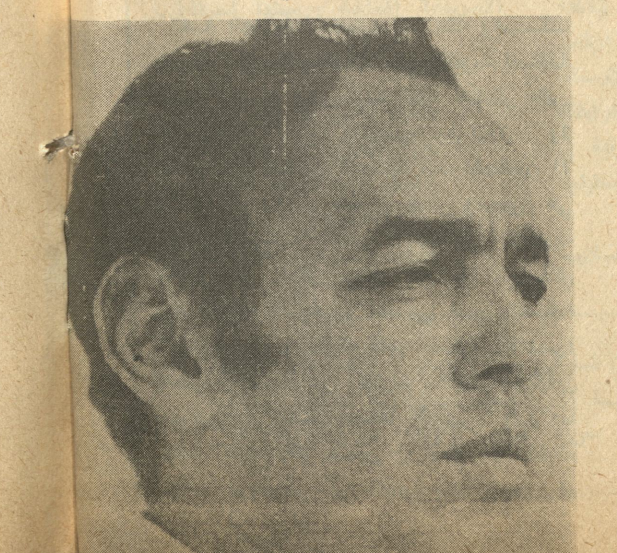
● فعلى المستوى الاول يمكن تسجيل الملاحظات المختصرة التالية :

١ — الحاجة الى تطوير الانتاج بدأت تحطم العلاقات الاقطاعية القديمة (الاقطاعيون المغاربة رعاة ، فالاقطاع يستثمر جزءا من اراضيه فقط ويترك القسم الاهم للمراعي) .. وظهرت على أنقاضها طبقة من الملاكين العصريين ، كما بدأت بالظهور رأسمالية زراعية عصرية نتيجة ضغوط المصالح الامبريالية التي تريد التعامل مع رأسمالية زراعية متطورة .

٢ — ظهور بيروقراطية قوية اتخذت من تدابير الدولة والمخططات والبرامج ذات التوجيه الرأسمالي ، مراكز سيطرة بورجوازية في اجهزة الدولة .

٣ — تحالفت البيروقراطية مع الكومبرادور المرتبط بالرساميل الامبريالية .

ان هذه التناقضات كانت تنخر التحالف الحاكم



الحسن الثاني

الجيش المغربي على النموذج الفرنسي

ان مدرسة احرمومو العسكرية في قلب المغرب ، والتي أتى منها المسلحون الذين غزوا قصر الصخيرات ، هي احدى المدارس الاربعة التي تملكها القوات المسلحة الملكية ، المدارس الاخرى هي مدرسة اركان الحرب ، والاكاديمية العسكرية الملكية للضباط ، والكلية العسكرية . التعليم في احرمومو مستلهم من المناهج الفرنسية ، فيما يختص بالتنظيم ، والتدريب وتجنيد قوات الجيش الملكي ، ثم ان عددا من الطلاب الضباط ومن الضباط المغربيين انفسهم ، درس أو تمرس في مدارس عسكرية فرنسية . ويقول الضباط الفرنسيون الذين خدموا في مراكش في اطار التعاون الفني الفرنسي والذين دربوا الكوادر المغربيين ، يقولون ان الضباط الشباب المغربيين ، هم في اكثريتهم عرب ومناصرين لحزب الاستقلال ، بينما ما زال الضباط الكبار في اكثريتهم من اصل بربري وملكيين .

أما عدد قوات الجيش المغربي فيبلغ ٧٦٠٠٠ — في البداية كانوا متطوعين وذلك حتى مؤخرا اي حتى انشاء التدريب العسكري الاجباري .

الاسلحة معظمها فرنسية خاصة فيما يختص بالدبابات وبطائرات الهليكوبتر . أما سلاح الجو فمعظمه سوفياتي بالاضافة الى طائرات للتدريب من النوع ماجستر . البحرية اخيرا هي جديدة العهد .

ينقسم الجيش الملكي على ثلاث مناطق عسكرية : منطقة شاطئية قيادتها في الرباط ، منطقة أخرى على الحدود بالقرب من حدث ، واخيرا منطقة وسطية مركزها مكناس وهي مسؤولة عن مدرسة احرمومو .

الملك هو القائد الاعلى للجيش يساعده في مهمته لجنة عليا للدفاع الوطني ، وتفتش مركزي ، واركان الحرب .

الحسن مع اوفقير

وتعبر عن نفسها بازمات مالية وعجز عن تطوير الانتاج وزيادة الارتهان والارتباط بالامبريالية العالمية والديون والقروض الخارجية (خاصة من أميركا وفرنسا) ، (راجع مقالات سابقة في « الحرية » خاصة حديث مع مغربي ثوري عدد ٥٣٩ — ١٩٧٠) .

● وعلى المستوى الثاني : احتدام الصراع الطبقي . فمنذ قمع انتفاضة اذار في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ على يد الجيش الذي دخل المدينة وقتل اكثر من الفي شخص ، ثم اعدم حوالي ١٤ شخصا من قادة الانتفاضة ، منذ ذلك الوقت لم تخمد الحركة الجماهيرية تماما وان ركدت ، ففي مطلع عام ٩٧٠ عادت الحركة الجماهيرية — بالرغم من أزمات القوى التقدمية السياسية — الى الظهور على شكل اضرابات طلابية وعمالية وانتفاضات فلاحية . (كتبت « الحرية » عنها مرارا من رسائل كانت تصلها من المغرب راجع أعداد : ٥٢٨ — ٥٢٩ — ٥٣٨ — ٥٤٥ —)

ومقابل تصاعد الحركة الجماهيرية كان القمع والارهاب المستمر هو جوهر الحكم .. اعدامات واعتقالات واختطافات للمئات من المناضلين ، كان اخرها محاكمة ١٩٣ مناضل في محكمة مراكش (يطالع القارئ معلومات عنها الى جانب هذا الكلام) .

كان اشتداد القمع وتنوع اساليبه هو الموجه الفعلي لنظام تنخر تحالفه الطبقي الحاكم تناقضات لا يمكن تجنبها : علاقات اقطاعية قديمة تندحر ، وتحالف ملاك عصريين معظمهم من أفراد العائلة المالكة ومن كبار ضباط الجيش وكبار الموظفين مع بيروقراطية وكومبرادور مرتهن ومرتبط بالرساميل الاميركية والفرنسية ، جناح ليبرالي يريد لافتة ديمقراطية لتركيز أقدامه وتجميد نضالات الجماهير ، وجناح عسكري — هو عماد الحكم — من الجنرالات الحاكمين ، غاطس حتى اخمص قدميه بالدم والقمع الوحشي لكل الانتفاضات الجماهيرية . وعلى رأس النظام الملك الذي يعتمد في سلطته على هذا التحالف وعلى شرعية دينية تجعله « أمير المؤمنين » !

الانقلاب

وسط هذه التناقضات كلها تحرك جنرالات الجيش المصابين — على حد تعبير الملك — بعقدة الاضطهاد من سيطرة جنرالات اوفقير ، في محاولة للاستفادة من التأزم القائم وفرض شروطهم على الملك .. كانوا يريدون ازاحة جنرالات اوفقير عن مراكز السلطة ، مستفيدين من الازمة التي تنخر النظام ومن الوجه الدموي والقمعي للحكم ، ومن التذمر الذي يسود الجماهير التي تقمع انتفاضاتها باستمرار — التي لم تجد بعد حزبها الثوري — ومن « جو » الازمة السياسية التي عبرت عنها محاكمة مراكش الكبرى .



الامير عبد الله

ولكن هؤلاء الجنرالات ذوي المناصب الكبرى في الجيش غير مسيطرين على الجنود والضباط فعليا من الناحية السياسية ، فالهيمنة السياسية الكاملة هي للملك ولاوفقير .

ومعظم قادة الانقلاب هم مدراء المدارس الحربية حيث الطلاب المجدد من الشباب الذين لا تتجاوز اعمارهم العشرين .

ومهما كان الامر ، فالجنرالات مضطرون للاعتماد على هؤلاء الشباب فهم لا بد ان يكونوا اكثر استجابة للتحرك من غيرهم من قطاعات الجيش الملكي ، ولا بد ان تكون مظاهر الازمة في البلاد قد مستهم ، وان تذمرهم (العفوي) من الاوضاع المتردية ومن الارهاب قد يجعلهم يتحركون . وهكذا لم يجد جنرالات الانقلاب غير هؤلاء الطلاب لتحريكهم او لضمان تحركهم .

وكأن الجنرالات حفروا قبورهم بأيديهم عندما اعتمدوا في انقلابهم على قوة تتجاوز اهدافهم المحددة — فهم لا يريدون قتل الملك ، بل فرض شروطهم عليه ، ولا يريدون القضاء على الملكية بل الحفاظ عليها من خلال موافقة الملك على شروطهم وسيطرتهم وانقلابهم على جنرالات اوفقير .

ولكن تحركهم كان مشروطا بالاوضاع المحيطة به ، فالانقلاب لا يمكن أن يتم بسهولة فجنرالات اوفقير مسيطرون على كل شيء ، فلا بد من العنف الدموي ، ولا بد من قتلهم جميعا بنفس الوقت ، ولا بد من اعتقال الملك ومحاصرته لفرض الشروط عليه .. ولا بد من هجوم مفاجئ وسريع وغير متوقع والا قضي عليهم قبل أن يتحركوا ..

وكان الهجوم على قصر الصخيرات حيث كان الملك يحتفل بعيد ميلاده ، ففي هذه المناسبة يتجمع رجال السلطة جميعا في مكان واحد ، يسهل قتل الجنرالات ، ويسهل اعتقال الملك .

كان قادة الانقلاب الجنرالات يظنون انه مجرد قتل الجنرالات واعتقال الملك ينتهي الامر . ولكنهم كانوا فريقين ، فريق تحرك نحو القصر ، وفريق تحرك نحو الاذاعة والتلفزيون .

« فريق القصر » كان بقيادة الجنرال عبابو الذي هاجم وكان بانتظاره الجنرال مدبوح في داخل القصر . كانت مهمة الجنرالين — قال الملك ان مدبوح هو قائد المحاولة ، وقال اوفقير أن عبابو هو القائد الفعلي — كانت مهمتهما مفاوضة الملك .

ومنذ اللحظة الاولى لسيطرة الانقلاب ونجاحه الاولي وقع التناقض في داخله بين قيادته الجنرالات الذين كانوا يريدون الحفاظ على حياة الملك واستمرار الملكية ومفاوضته وبين الفريق الاخر الذي كان من الطلاب والضباط الصغار الذين ذهبوا الى الاذاعة ليعلنوا فورا الجمهورية (مات الملك — عاشت الجمهورية) .

— البقية على الصفحة — ١٥ —

علال الفاسي

■ نداء من اللجنة الوطنية للتضامن مع معتقلي مراكش

□ رسالة من المغرب □

امام الحصار الاعلامي المضروب حول محاكمة مراكش ، التي هي في العمق حلقة تدخل في سلسلة القمع الوحشي الذي يتعرض له كل المناضلين وكل الجماهير في المغرب .

امام حملات التشويه التي تشنها الصحافة الرجعية في الداخل والخارج والرامية الى تقديم احرار المغرب المحاكمين « كمجرمين وقتلة » .

خدمة للحقيقة ومساهمة في تنوير الرأي العام العربي والعالمي ، وفضحا لطبيعة النظام الفاشستي العميل في المغرب .

نبعث لكم بهذا النداء طالبين منكم نشره ..

اللجنة الوطنية للتضامن مع مراكش — المغرب .

تقوم سلطات الرجعية حاليا ببلادنا باخراج محاكمة خبيثة مسلطة على عشرات المناضلين الاحرار والتقدميين المخلصين من اجل تصفيتهم .

لقد مثل المناضلون المعرضون للقمع حاليا عماد المقاومة المسلحة التي خاضها الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي ، ومثلو طليعة الشعب الصلبة التي رفضت الرضوخ للاستقلال الشكلي وصممت العزم على مواصلة النضال الى جانب الجماهير المضطهدة واحتقرت سياسة التعايش مع الاقطاعية والامبريالية وطريق المساومات والمفاوضات التي دأبت على نهجه الحركة الاصلاحية اليمينية .

لقد التزم هؤلاء المناضلون دوما بطريق الكفاح الجذري من اجل اقرار سلطة الشعب .

ولقد سبق للنظام الرجعي العميل أن أقام محاكمة يوليوز ١٩٦٣ ضد نفس هؤلاء المناضلين بتهمة « التآمر ضد رؤوس الدولة » ، وصدرت في حقهم احكام بالاعدام والسجن المؤبد بعدما تعرضوا لابشع اشكال التعذيب وتعرض بعضهم للتصفية خلال الاعتقال والتعذيب .

وتبعت هذه المحاكمة الاولى ، تصفية عدد من المناضلين المخلصين من طرف البوليس باساليب جهنمية وفي الشارع احيانا كما هو حال اغتيال « بوزاليم » الذي وجد انذاك مهشم الرأس بالرصاص في عين السبع بالدار البيضاء ، وكما هو حال شيخ العرب ، وجريمة تصفية المناضل المهدي بن بركة .

واذا كان الحكم العميل يمارس هذه التصفيات ضد الطلائع المناضلة من الشعب ، فانه بذات الوقت ينظم المجازر الشنيعة ضد مجموع الجماهير الكادحة كلما تحركت للتعبير عن ثورتها ضد التفقير والقمع والتضليل ، وقد كانت مجزرة الثالث والعشرين من مارس ١٩٦٥ ابشع مجزرة تعرضت لها الجماهير الشعبية تبعتها ممارسات اخرى للقمع بالرصاص ضد فلاحي اولاد خليفة بالمغرب وضد طلبة الجامعة مؤخرا .. الخ .

ان المحاكمة الحالية حلقة جديدة وتتويج لهذا التسلسل الجهنمي الذي تنفذه سلطات العدوان والقمع ضد مجموع الشعب المغربي وطلائعه .

ان حملة التصفية الحالية تشمل ١٩٣ مناضلا (منهم ٢١ لاجئا خارج البلاد) . وقد عانى المناضلون المعتقلون خلال شهور عديدة من تنكيل وحشي فظيع بكل الاشكال والوسائل الشريرة والجنونية بما فيها اهانة كرامة المناضلين ، وتشريح اجسامهم ، هذا في ظل الحصار التام على اخبارهم في السجن وحرمان عائلاتهم حتى من مجرد العلم بمكان اعتقالهم .

وقد قررت السلطات نقل المعتقلين من المحكمة العسكرية الى المحكمة الجنائية بمراكش (باعتبار أن الامر يتعلق « بمس داخلي لا خارجي بأمن الدولة ») .

وليس غريبا في ظل النظام القائم أن يكون رئيس المحكمة من العملاء البارزين للاستعمار أن المقاومة المسلحة التي كانت الممثل الوحيد للشعب المغربي في كفاحه التحرري ، سبق لها أن قررت اعدام هذا « القاضي — الرئيس » على يد احد المعتقلين حاليا بالذات ، والجنرال اوفقير ، وزير الداخلية ، مثل بدوره دوما ضابط صف زبانية الاستعمار في بلادنا منذ القدم حيث كان مرافقا خاصا للمقيم الفرنسي العام بالمغرب ، وساهم بدور اساسي في جميع المجازر والتصفيات الموجهة ضد المناضلين (مثال ذلك أنه قاد شخصيا عمليات القمع بالسيارات المصفحة ضد الجماهير الكادحة في شوارع الدار البيضاء خلال مجازر ٢٣ مارس ٦٥ ، وقام بتنظيم مخطط اختطاف المهدي بن بركة) . اما الملك الحسن فقد قاد شخصيا — عندما كان وليا للعهد — عملية ضرب الجماهير بالطائرات في جبال الريف في أواخر سنة ١٩٥٨ .

امام هؤلاء ، يقف مناضلون احرار ليحاكموا !! مناضلون يمثلون مجموع الجماهير الشعبية في تحالفها الواسع ضد طغيان عملاء الامبريالية ونظامهم ، (فمنهم عمال ، وفلاحون فقراء ، وأساتذة ، وطلبة ، وموظفون صغار) مقاومون عريقون سجلوا بنضالهم وتضحياتهم بطولة الشعب المغربي في مواجهة جبروت الاستعمار والخونة ، مناضلون يمثلون في اغلبيتهم رمز الشباب والجيل الجديد ، جيل تمديد نضال الجماهير وتصعيده ، على طريق الثورة والنضال .

انه لواجب ثوري ملح على كل الثوريين العرب ان يعلنوا ويترجموا في الممارسة العملية وحدة النضال الثوري على امتداد الساحة العربية ضد نفس القوى الصهيونية والامبريالية والرجعية التي تذبح المقاومة في الاردن ، وتستفز ثورة ظفار في الخليج ، وتحاكم المناضلين في مراكش ... الخ .

وانه لمطلوب من المقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها على وجه التخصيص (لان من بين المعتقلين مناضلين عملوا في صفوف المقاومة الفلسطينية ، وقاموا بعمليات بطولية داخل الاراضي المحتلة — شجار عبد الرحمان — ناضل في صفوف فتح) ، أن تتخذ علنا الموقف الوحيد الذي يترجم وحدة النضال ضد حملة التصفية في المشرق والمغرب ، موقف التضامن مع معتقلي مراكش !.

الاطلس الكبير — المغرب

تونس

بداية التفكك في النظام البورقيبي

خلال الاسابيع الماضية شهدت الحكومة التونسية التي يرئسها الهادي نويرة أزمة كادت تؤدي بتوازن التحالف الحاكم حاليا. استقال حبيب أبو الاعراس وزير الاعلام والشؤون الثقافية في ١٨ حزيران ، ثم ما لبث أحمد مستيري وزير الداخلية أن قدم استقالته هو الاخر بعد ثلاثة أيام . بينما ترددت أنباء عن تضامن وزير الدفاع حسيب بن عمار مع استقالة الرجلين . وفي حين قبلت استقالة ابو الاعراس وعين مكانه الشاذلي القليبي في وزارة الاعلام لم يقبل بورقيبة حتى الان استقالة مستيري ..

يقدم الخلاف نفسه على أنه خلاف حول اقرار تعديلات الدستور المقدمة للجمعية الوطنية منذ شباط الماضي ، وحول عقد مؤتمر الحزب الدستوري (الحاكم) الذي لم يعين موعده حتى الان رغم الكلام الكثير الذي قيل عن ضرورة عقده منذ ١٩٦٩ . هذان الامران هما على الاقل ما يطالب به وزير الداخلية المستقيل . في ٢٣ حزيران أعلن رئيس الوزراء عزم الحكومة على عقد المؤتمر العتيد وحدد وعدا لذلك بين ٢٩ و ٣١ تشرين الاول من هذا العام . كما أشار الى أن التعديلات على الدستور قد قدمت الى الجمعية الوطنية في حينها والجهود تبذل للنظر فيها قريبا . بناء على ذلك يبدو أن السيد المستيري قد جمد استقالته ، فقد حضر اجتماع مجلس الوزراء في أول تموز الحالي ، ثم اجتماع اللجنة العليا للحزب الدستوري في اليوم التالي ، واعرب بعد ذلك عن ارتياحه للقرارين اللذين اعلنهما رئيس الوزراء ، واعتبر كل ذلك تجميدا مؤقتا للخلاف .

خلاف حول ماذا ؟

ولكن خلاف بين من ومن ؟

يبرر وزير الاعلام استقالته بما يلي : « لقد كان الجميع متفقين بالنسبة لازمة ١٩٦٩ على القول أن الشعب لم يكن يعلم عن طريق أجهزة الاعلام بحقيقة ما يجري ، وانه على كل حال لم يكن هناك حوار حقيقي ، وهو الشرط الرئيسي للديمقراطية السليمة . انطلاقا من هنا كنا قد اتفقنا من أجل تجاوز الاخطاء الماضية أن يقوم الاعلام بدوره الاجتماعي — السياسي الطبيعي أي في ظروف حرة (ليبرالية) ، وعلى هذا الاساس قبلت أن اضطلع باعباء وزير الاعلام . » لكن الوزير المستقيل يضيف « انني لا زلت مقتنعا بأن الموقف التاريخي الذي اتخذه الرئيس بورقيبة في خطابه في ٨ حزيران ١٩٧٠ يظل الميثاق الدائم لكل عمل حكومي يريد أن يستفيد من دروس الماضي ويضمن مستقبل النظام الذي اقامه في تونس الحزب الدستوري الجديد .. »

كما ينوه احمد مستيري هو الاخر بموقف بورقيبة « التاريخي » نفسه ويذكر « ان بعض الرجال الذين لم تعجبهم الانطلاقة الجديدة حاولوا أن يسمموا الجو ، في حين أن خطاب الرئيس بورقيبة في ٨ حزيران ١٩٧٠ يشكل منعطفا في تاريخ هذا البلد . »

أما « الميثاق » التاريخي الذي يتحدث عنه المستقيلون ، والذي يشكل انعطافا في تاريخ البلد فهو عبارة عن خطاب القاه بورقيبة في التاريخ المذكور يتضمن بشكل اساسي وعدا بتعديل الدستور باتجاه مزيد من الديمقراطية ، أي في الحقيقة تبني أبسط أشكالها ، باعطاء الحق للجمعية الوطنية أن تنزع الثقة عن الوزارة أو عن احد اعضائها بعد أن كانت صلاحيات رئيس الجمهورية هي الوحيدة والمطلقة في هذا المصدد . لكن الخطاب - الميثاق يتضمن من جهة أخرى ادانة لمجمل السياسة المتبعة في المرحلة السابقة والتي ضلعت بتنفيذها كل الزمرة البورقيبية بشكل عام ، وأحمد بن صالح بشكل خاص ، وفيه يحمل « المجاهد الاكبر » نفسه مسؤوليات هذه المرحلة ونتائجها ويعترف « بانه أخطأ » طالبا العفو والغفران من الشعب مضيفا بلهجة مأساوية : « عندما تحين ساعتي الاخيرة أود أن أترك تونس واثقة من مصيرها تماما كما عرفتها في حياتي ، وحتى لا يقال أن البناء سينهار لان بورقيبة لم يعد موجودا . »

فالواقع ان الحكومتين اللتين تألفتا بعد ذلك التاريخ كانتا تضمان كل رجالات الحكم البارزين واضطلعتا الاولى بتصفية أحمد بن صالح و« سياسة التجميع » التي نفذها ، والثانية ببدء المرحلة الجديدة . لكن هذه المرحلة تشهد قبل البدء بتنفيذها صراع الزمرة الحاكمة فيما بينها بعد أن تبين أن « المجاهد الاكبر » ، الذي ينتقل منذ سنين من مركز استشفاء الى مركز استشفاء ، قد أصبح عاجزا عن متابعة « الجهاد » . والحكومة الحالية تضم جنبا الى جنب كل الطامعين بخلافة الرجل المريض من المقدم رئيس الجمعية الوطنية الى الهادي نويرة حاكم البنك المركزي ، الى الباهي الادغم رئيس الوزارة السابق الى المصمودي سفير تونس في باريس الى بورقيبة الابن وزير الخارجية الى أحمد المستيري نفسه وزير الداخلية . هؤلاء جميعا ، هم الذين أشرفوا على كوارث المرحلة الماضية ثم اجتمعوا على اقصاء أحمد بن صالح المسؤول الاول عن هذه الكوارث .

سياسة التجميع وتصفية رائدها

ما هي المرحلة السابقة التي أجمع البورقيبيون على ادانتها وكانوا هم انفسهم القيمين عليها ؟ انها تجربة « الاشتراكية الدستورية التونسية » . هذا الاسم الذي تحشر فيه كلمة الاشتراكية زورا ونفاقا هو عبارة عن سياسة التجمع التي كان رائدها أحمد بن صالح .

تتناول هذه التجربة ، مبدئيا ، تجميع الملكيات الخاصة المبعثرة ضمن وحدات انتاجية جماعية . والواقع انها تجربة غنية بمعانيها كما كانت غنية بمساوئها ، بوصفها نموذجا يجسد مصير محاولات التغيير البنيوية في مجتمع من وراء ظهر هذا المجتمع ، بقرارات ادارية قمعية تنصب على قطاع واحد (هنا الزراعة بشكل خاص) دون أن توازن بين التغييرات التي ينبغي أن تطرأ على بنية الوضع الاجتماعي كله ولا على شروط هذه التغييرات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التي تحملها .

رائد هذه التجربة وضحيتها في آن معا هو أحمد بن صالح ، الذي شغل عام ١٩٥٥ منصب الامين العام « للاتحاد العام التونسي للشغل » . في ذلك العام عقد الاتحاد مؤتمره السادس وكان أمينه يحمل أفكارا ضبابية عن الاشتراكية والتخطيط ما لبثت أحداث المنطقة العربية المحيطة بتونس ، خاصة التحولات الاجتماعية الجزئية في مصر والجزائر ، ان فرضت على الزمرة الحاكمة في تونس أن تتجاوب معها . (١)

فقد كانت السياسة الاقتصادية البورقيبية تعتمد على استخدام أجهزة الدولة والحزب في سبيل مصالح البرجوازية التونسية التي نشأت بعد الاستقلال ورجل الاوروبيين ، وتطلق يدها في انشاء المشاريع الخاصة في مختلف القطاعات ضمن شروط استغلال لا قيود جدية عليها ، وتسهيلات للتعاون مع رأس المال الغربي يجعل منها الشريك الصغير له في عملية النهب المشتركة .

وحتى عام ١٩٦٢ ، بدء الخطوة الفعلية التي نالها بن صالح لدى بورقيبة ، وعام ١٩٦٤ تاريخ انعقاد مؤتمر بنزرت كانت الدولة تحرص على تلازم القطاعات الثلاث : الخاص والعام والتعاوني . وقد كرس مؤتمر بنزرت اشراف الدولة على القطاعات القاعدية (الطاقة ، المناجم ، النقل ..) وحصر تدخلها في القطاعات الاخرى بشروط عجز المؤسسة الخاصة عن تسيير ذاتها أو فرضها ظروف استغلال قصوى على العاملين فيها . لكننا لا نعلم أن هذا التدخل قد حصل جديا قبل بدء عمليات التجميع الفعلية التي أخذت مداها الاقصى بين العامين ٦٧—٦٩ .

منذ ١٩٦٤ كان بورقيبة قد اعطى احمد بن صالح صلاحيات واسعة : أولاه رئاسة ٦ وزارات دفعة واحدة (الاقتصاد ، التصميم ، المالية ، التجارة ، الزراعة والصناعة) بالاضافة الى منصب الامين العام المساعد للحزب الدستوري ومنصب أمين سر الدولة في التربية الوطنية . ومن خلال هذه المواقع جميعا كان بن صالح يتخذ القرارات والاوامر بتنفيذها بالقوة في كثير من الاحيان .

لكن هذه القرارات كانت تتناول الملكيات الصغيرة (صغار الفلاحين والتجار) دون أن تمس فعلا مصالح التجار الكبار أو الملاكين

١ — لا نرمي هنا الى تحليل دوافع التجربة أو تقييمها بل نسجل نقط نشأتها التاريخية وانهيارها . على أن نحيل القارئ الى كتاب ابراهيم طوبال « مأساة بن صالح » الذي يتعرض بالتحليل لابعاد هذه التجربة .

الكبار (٢) .

في قطاع التجارة مثلا جمعت الوحدات الصغيرة ضمن تعاونيات . وفرضت ضرائب مرتفعة نسبيا على البضائع المستوردة التي حد منها باتجاه حصرها في الحاجات الاساسية ومعدات التجهيز . أدى ذلك الى نقمة الفئة التي تستهلك بضائع مستوردة حين وجدت نفسها مضطرة لتلبية حاجاتها الى حد كبير من الانتاج الداخلي ، والى نقمة كبار التجار الذين مست سياسة التجميع مصالحهم . لكن هؤلاء جميعا كانوا — وما زالوا — يملكون من النفوذ والضغط على رجالات الحكم ما مكنهم من خلق أزمة كانت بدايتها استقالة احمد المستيري اياه من الوزارة عام ١٩٦٨ احتجاجا على هذه السياسة الاقتصادية (٣) .

لكن المثال الواضح هو في تجميع الاراضي ضمن التعاونيات . كانت الدولة تشرف منذ عام ١٩٦٢ على عدد من الاراضي التي استصلحت (وادي مجردة مثلا) وأضيف اليها الاراضي التي كان يستثمرها المستعمرون وأممت بعد ذهابهم بقرار ١٢ أيار ١٩٦٤ . ثم أعتنى القطاع العام الزراعي باستصلاح أراض جديدة بعد عام ٦٤ (في كيف وباجه) . لكن عمليات التجميع ضمن تعاونيات اتخذت مداها الواسع بين عامي ٦٧ و ٦٩ . وفي ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ أعلن بورقيبة أن تجميع القطاع الزراعي سوف يكون خاتمة تغيير البنية الاقتصادية . وان الاراضي يجب أن تستثمر بشكل جماعي بقصد تخفيف الكلفة ورفع الانتاجية . وان القطاع الخاص من الاراضي سوف يضم فقط تلك الملكيات التي يتعهد اصحابها بتوفير الحد من الانتاجية الذي يعينه الخبراء . لكن ذلك طبق فعلا وباساليب القمع في أكثر الاحيان بالنسبة للملكيات الصغيرة . وعندما وضع أحمد بن

٢ — مثال جزئي على ذلك : في شمال البلاد أمكن ضم ٤٠ ألف مالك الى التعاونيات مساحة ملكياتهم ٦٦٤ الف هكتار اي ٣٥٪ من المساحة . في حين ظل ٣ الاف مالك خارج التعاونيات يملكون ٦٥٠ ألف هكتار أي ٣٤٪ من المساحة . ويبرر بورقيبة عدم المساس بمصالح الملاك الكبار بقوله « اننا رأينا البدء بالاراضي الصغيرة المساحة الان المساحات الكبيرة والاقطاع لا يوجدان عندنا على نحو ما هو موجود في آسيا أو أميركا اللاتينية أو بعض بلدان الشرق الاوسط . » هذه الكذبة البلهاء يفضحها كون ٤٪ من الملاكين في بنزرت ، مثلا ، يملكون ٤٨٪ من الاراضي و ٨٪ منهم في باجه يملكون ٧٢٪ من الاراضي .

٣ — والواقع أن رجال الحكم هم من كبار المتمولين في البلد تربطهم بالتجار الكبار مصالح نهب مشتركة . يشير ابراهيم طوبال (الكتاب المذكور) الى تقرير يتضمن أن بورقيبة الابن يملك في البنوك الاجنبية ٤٫١ مليون جنيه استرليني ، ووسيلة بن عمار زوجة بورقيبة تملك ٢٫٨ مليون جنيه وان عشرات من أعضاء اللجنة المركزية للحزب والوزراء الحاليين والسابقين ومديري البنوك ورؤساء الشركات والتجار يملكون أموالا باهظة عمدوا الى تهريبها الى الخارج بعد انهيار تجربة التجميع وانماءها .

صالح في نهاية اب ١٩٦٩ مشروعا تخضع بموجبه جميع الملكيات للتجميع كان ذلك بداية الانهيار لمجمل التجربة . اذ لم يستطع بورقيبة أن يواجه نقمة كبار الملاك ورجال الدين ورفض جميع البورقيبيين للمشروع . بعد ذلك وفي ١٨ أيلول من العام نفسه غير بورقيبة الوزارة وانتزع من بن صالح كل مناصبه الوزارية . ثم جرد الرجل في تشرين الثاني من مناصبه الاخرى ، وحوكم وهو الان يقضي في السجن عقوبة عشر سنوات من الاشغال الشاقة .

لن ندخل الان في تقييم التجربة ولا العوامل التي أدت الى انهيارها ، وليس أقلها سلبية الفلاحين انفسهم الذين لم يروا في مجمل المسالة الا قرارات تفرض عليهم بالقوة والذين كانوا أول المهللين لسقوط بن صالح . لكن النتيجة التي وصلت اليها الزمرة البورقيبية ونظرت لها الصحافة البرجوازية الفرنسية هي أن هذه التجربة هي الاشتراكية . وهذا هو مصير الاشتراكية والاشتراكيين . فمضت صحيفة « العمل » تنشر على الملأ : « ان الاشتراكية شر وشين وشجن وشقاء حتى أن الشعب أصبح يكره كل كلمة تحوي حرف الشين » .

كان لا بد من التعرض بسرعة لتجربة التجميع التي شكلت المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية التونسية في المرحلة التي انتهت عام ١٩٦٩ . واذا كانت المرحلة بين ٦٩ واليوم هي مرحلة استعادة الانفاس وتأمين تماسك رجالات الحكم حول بورقيبة فان الاحداث من اليوم فصاعدا سوف تتمخض عن حسم صراعات التحالف الحاكم حاليا .

من هي الفئات المتصارعة ضمن التحالف الحاكم الحالي؟

تضم الوزارة الحالية ، كما أشرنا ، مختلف رجالات الحكم البورقيبي على اختلاف اتجاهاتهم . والذي مكن من تجميد تناقضاتهم داخل الحكم هو الاجماع على تصفية الاتجاه الاقتصادي الذي حمله تيار بن صالح والتفافهم حول شخص بورقيبة ، الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يمسك باطراف الخيوط جميعا بحكم كونه « المجاهد الاكبر » الذي حقق الاستقلال الوطني وبنى الجيش والحزب . وطبيعي أن يكون عجز بورقيبة عن القيام بهذا الدور بداعي المرض أو الوفاة من جهة ، وانتهاء مرحلة تصفية السياسة الاقتصادية « الاشتراكية » (وتصفية رائدها الذي كان يشكل منافسا خطرا لخلافة بورقيبة) والعودة الى الليبرالية الاقتصادية ، نذيرا بعودة اعتمال التناقضات من جديد بين الاتجاهات المتعايشة ضمن الحكومة الحالية .

ولنذكر أن هذه الاتجاهات يمثلها اشخاص لا تنظيمات جماهيرية (بصرف النظر عن هويتها السياسية والطبقية) فقد عمد بورقيبة منذ زمن الى حل الاحزاب ذات الوزن الجماهيري النسبي ولم يبق الا على حزبه هو الحزب الدستوري (الذي ما لبثت أن الصقت به صفة الاشتراكية تضليلا ونفاقا) منذ عام ١٩٦٤ كان الحزب الشيوعي التونسي قد منع من العمل وعطلت جريدته « الطليعة » كما منع اليمين في « الحزب الدستوري » وعطلت جريدته « الاستقلال » . أما حزب بورقيبة فقد تحول منذ تلك الفترة الى اليوم الى ما يشبه الجهاز الاداري . فاي وزير أو مسؤول يتبوأ مركزا في السلطة يصبح بصورة آلية عضوا في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية بحكم منصبه وبصرف النظر عن ماضيه و « نضاله » . وقد خسر هذا الحزب بحكم فوقيته (الجهاز الاداري) وتسلطه (التعسف الذي رافق سياسة التجميع) وانعدام الديمقراطية فيه (لم يعقد مؤتمرا منذ ١٩٦٤) قاعدة واسعة من الفلاحين كانت قد انضمت اليه في أول عهده وشكلت دعامة رئيسية في مرحلة ما قبل الاستقلال وبعدها مباشرة . وفي حين كان الحزب الدستوري يضم في صفوفه عام ١٩٥٤ حوالي ٦٠٠ ألف فلاح ، يسوق رجال الحكم أنفسهم (في معرض اتهاماتهم لبن صالح) تقارير تبين أن عدد الفلاحين في الحزب قد انخفض بنسبة ٦٠٠٪ (ويؤكد المعارفون أن هذا الرقم متواضع رغم ارتفاعه) . على هذا لا يعود في تونس من فئة ذات وزن فعلي سوى .. الجيش . هذا اذا لم نهتم فعلا بحزب « العروبة والاسلام » الذي يكتسب قوة متزايدة مستفيدا من نقمة الفلاحين على تجربة بن صالح (٤) .

الاتجاهات داخل الحكم يحملها اذن ، بغياب تنظيمات ذات برامج وقواعد جماهيرية ، أشخاص يتخذون من خلال وجودهم في الحكم وتمثيلهم لمصالح فئات اجتماعية محددة ، وتعاونهم مع قوى هذه الفئات ، اتجاهات سياسية تختلف جزئيا فيما بينها وتلتقي في النهاية حول استغلال الفئات الشعبية ووضع انتاجها في خدمة البرجوازية التونسية من جهة ، وحلفائها الخارجيين من جهة ثانية ، مع تفاوت في تغليب مصالح كل من الفريقين .

الاتجاه الاول يمثله احمد المستيري وحبيب أبو الاعراس (الوزيران اللذان استقالا) وحسيب بن عمار (وزير الدفاع الذي تضامن معهما) ولا شك في أن الرجل القوي ضمن هذا الاتجاه هو احمد المستيري . وهو وان كان من رجالات النظام البورقيبي البارزين (٥) الا انه لم يتعاون دائما مع بورقيبة بلا شروط . فقد كان المستيري العدو اللدود لاتجاه بن صالح « والاشتراكية الدستورية » وكان الوحيد الذي عارض اتجاه النظام البورقيبي

٤ — في تونس حركة عمالية عريقة في النضال لا نتعرض الان للحديث عن دورها ووزنها بل نكتفي بعرض علاقات القوى على صعيد الحكم والفئات التي تدور في فلكه .

٥ — احتل المستيري منذ الاستقلال مواقع في الحكم في وزارات المالية والعدل والتجارة . وكان سفيرا في الاتحاد السوفياتي عام ٥٩ وفي القاهرة عام ٦١ والجزائر عام ٦٢ . ثم احتل عام ١٩٦٦ منصب وزير الدفاع . وعام ١٩٦٨ قدم استقالته من الوزارة احتجاجا على سياسة التجميع البن صالحية كما استقال من المكتب السياسي للحزب الدستوري وأصدر الحزب قرارا بفصله . لكنه هدد بخوض الانتخابات المقبلة منفردا وضد لائحة الحزب . ثم ما لبث بورقيبة أن أعاده الى الحزب في نيسان ١٩٧٠ وسلمه وزارة الداخلية في حزيران من العام نفسه وذلك بعد اقصاء بن صالح والقضاء على اتجاهه .

الاجماعي حينذاك حول هذه السياسة . فقدم استقالته عام ١٩٦٨ احتجاجا على ذلك . ثم ما لبث أن انتقد علنا سياسة النظام في تشرين الاول ١٩٦٩ . ولم يتسلم منصب وزارة الداخلية عام ١٩٧٠ الا بعد أن كان النظام قد انقلب على بن صالح وقضى على سياسة التجميع فعلق المستيري وقتها معلنا « اعجابه بهذا العمل الفريد في شجاعته السياسية والذي جمع حول بورقيبة جميع المناضلين المخلصين » ولا شك في انه يعتبر نفسه على رأسهم .

يطالب المستيري واتجاهه بمطلبين يخفيان طموحه في أن يصبح الرجل الاول لدى ابتعاد بورقيبة : تحت شعار الليبرالية السياسية يطالب المستيري بعقد مؤتمر « ديمقراطي » للحزب الدستوري تحضره جميع الاتجاهات ، بما فيها اتجاه أحمد بن صالح المسجون حاليا . كما يطالب بتعديل الدستور بحيث يصبح البرلمان هو السلطة التي تملك (شكلا بالطبع) الصلاحيات العليا في البلاد بعد أن كان رئيس الجمهورية البورقيبية هو الذي يملك هذه الصلاحيات .

هذا الاتجاه يتعارض مع طموحات الاتجاه الاخر الذي يتزعمه الهادي نويره رئيس الوزراء الحالي ويدعمه محمد المصمودي . فنويره هو الرجل الذي يؤهله وضعه الحالي لخلافة بورقيبة وهو يسعى جاهدا الى الاستفادة من التعديل الذي أدخله بورقيبة على الدستور والذي يقضي بان يخلفه رئيس الوزراء في حالة وفاته ويحاول منع تغيير هذا النص . ويتمتع اتجاه نويره — المصمودي بتأييد البرجوازية التونسية المستفيدة من الليبرالية الاقتصادية (وهذا ما يوضح عداءها لبن صالح « الاشتراكي ») . لكن هذه البرجوازية وهي برجوازية تجارية عقارية — لا تستطيع أن تدافع عن المنهج الاقتصادي الليبرالي ، أي سيطرتها بمؤازرة الرأسمال الاجنبي والمشاركة معه ، على مقدرات البلاد الاقتصادية ، الا اذا لجأت الى السلطة السياسية المستبدة وقمعت من خلالها كل تهديد لمصالحها سواء أتى هذا التهديد من القاعدة الشعبية أو من تيارات أخرى في الحكم كتيار بن صالح مثلا الذي يميل البعض الى اعتباره يتجه نحو رأسمالية الدولة .

لذلك فان ممثلي مصالح البرجوازية التونسية (وعلى رأسهم نويره — المصمودي) لم يقفوا بحزم وشراسة ضد بن صالح فقط ، بل أن تاريخهم شاهد على سلسلة من المواقف التي قمعوا بواسطتها كل التحركات الشعبية في السنوات الاخيرة (٦) .

على هذا يرفع احمد المستيري واصحابه في وجه نويره والمصمودي فزاعة الحريات السياسية . لكن الامر لا يعدو كونه دجلا ونفاقا . فالمستيري يعتمد بالدرجة الاولى على قوى لن تكون الا أشد شراسة في وجه التحركات الشعبية . وفي نفس الوقت تحد من تحكم البرجوازية التونسية باتجاه اعطاء المزيد من المكاسب للرأسمال الخارجي . المستيري يعتمد على الجيش وقوى القمع الداخلي . منذ توليه وزارة الدفاع عام

— البقية على الصفحة ١٥ —

٦ — لم تتوقف أعمال القمع منذ أزمة ١٩٦٩ وقبلها . فقد طرد حوالي ٩٠ ألفا من طلاب المدارس الثانوية وما دونها من مدارسهم . وفصل حوالي ٨٠٠ من طلاب الجامعة . كما قمعت سلسلة الاضرابات التي اجتاحت تونس في مناطق مناجم الفوسفات في « الرديف » و « المتلول » وفي شركة النقل في « صفاقس » ومصنع الحديد في « منزل بورقيبة » واضرابات عمال ورش السكك الحديدية في « سيدي فتح الله » . واخضع العديد من العمال والطلاب الى المحاكمات والفصل التعسفي .

شؤون محلية

الاصلاح الاداري أو الملهاة التي تتكرّر فصولها كل ست سنوات

بقلم

حسن فخر

« الاصلاح الاداري » او « تطهير الادارة » تمثيلية يشاهد اللبنانيون فصولها مرة كل ست سنوات ، أي في بداية ولاية كل رئيس للجمهورية .

كانت أولى هذه الفصول في بداية عهد بشارة الخوري الذي شهد انتقال الاشراف على الادارة من رجال الانتداب الى « رجال الاستقلال » . وتحت ستار « لبننة » الادارة وظف بشارة الخوري الالوف من أنصاره وأنصار حلفائه من رجال « العهد الوطني » دون أن يكونوا حائزين على الحد الادنى من مستلزمات الوظيفة كالثقافة والخبرة ، فضلاً عن المؤهلات الخلقية الضرورية كالاستقامة والنزاهة ونظافة اليد .

وعندما جاء شمعون الى الحكم بعد اضطرار بشارة الخوري للاستقالة في منتصف ولايته الثانية تحت ضغط « المعارضة » وعوامل خارجية معروفة ، كان شعاره العمل على تطهير الادارة من « الفساد » .. وفي بداية عهده ، وفي ١٨ شباط ١٩٥٣ بالضبط ، صدر مرسوم جمهوري يحمل توقيعه وتوقيع رئيس وزرائه في ذلك الحين خالد شهاب يتضمن « قانون الاثراء غير المشروع » او ما عرف بقانون « من أين لك هذا » وهذا القانون يجيز للدولة ، كما يجيز لاي مواطن ، من الناحية النظرية طبعا ، الادعاء على أي مسؤول او موظف او اي مواطن اخر بتهمة « الاثراء غير المشروع » وطلب التحقيق معه على هذا الاساس .

وفي ١٤ نيسان ١٩٥٤ وافق مجلس النواب على مشروع قانون اخر يعتبر تكملة لقانون الاثراء غير المشروع . وهذا القانون يوجب على جميع موظفي الدولة وكل من يقوم بخدمة عامة » او من قام بخدمة عامة منذ ما قبل عام ١٩٤٤ أن يقدم تصريحا عن الاموال التي يملكها هو وزوجته وفروعه قبل الوظيفة وبعدها . وقد شمل هذا القانون النواب والوزراء والرؤساء السابقين ، كما شمل جميع « ضباط السلطة العسكرية والمدنية واي فرد من افرادها » ، وكذلك كل مستخدم في البلديات الكبرى .

ولكن هذين القانونين بقيا حبرا على ورق ، وكل ما حصل ان العهد الشمعوني استخدمهما في البداية من اجل خداع المواطنين من جهة ، والتهويل على خصومه وانصارهم في الادارة من جهة ثانية . ووسط هذه الضجة رفعت السلطة الحصانة عن الموظفين فاستقال من استقال وابعد من ابعد ، ثم فتحت أبواب الادارات العامة وجميع اجهزة الدولة على مصاريعها امام موجات من الموظفين والمستخدمين الجدد من انصار العهد الجديد وانصار حلفائه تبعا للاسس الفاسدة ذاتها ، وكانت النتيجة طبعا ازدياد الفساد وتفاقم الفوضى والبيروقراطية في الجهاز الاداري .

وفي بداية عهد شهاب تكرر الشيء نفسه ولكن باسلوب اكثر تمويها . فقد لجا هذا العهد الى محاولة اخفاء اغراضه الحقيقية من وراء استمراره في عرض فصول مسرحية « الاصلاح الاداري » باساليب أكثر ديماغوجية وقدرة على الخداع والتضليل . فتحت شعار العمل على تجديد الادارة و « عصرنة » الدولة خلق العهد الشهابي مؤسسات وأصدر تنظيمات وقوانين جديدة تتيح له بسط نفوذه الكامل على جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها من القمة الى القاعدة . فكان مجلس الخدمة المدنية اداة طيعة في يد العهد الشهابي ومكتبه الثاني من أجل اخضاع الادارة كلية للنفوذ الشهابي . ومرة أخرى رفعت الحصانة عن الموظفين فطار من طار وجيء بدفعات جديدة من الموظفين حشرت بها الدوائر والمؤسسات العامة دون أن يكون ثمة حاجة فعلية اليهم . كما ادى انشاء عشرات من المؤسسات العامة والمصالح المستقلة الى توظيف الوف اخرى من الانصار والمرضي عنهم الامر الذي ادى الى اتساع التضخم في الجهاز الاداري الذي تلتهم نفقاته حوالي ٧٠٪ من موارد موازنة الدولة .

وفي بداية عهد شارل حلو ، الذي كان الى حد كبير امتدادا لعهد فؤاد شهاب ، أثيرت أيضا ضجة كبرى حول أوضاع الجهاز الاداري وارتفعت الشعارات المطالبة بالتطهير والاصلاح وكان ما كان من « اعادة النظر » في هذا الجهاز على الاسس والاعتبارات السابقة ذاتها . كما انه جرى في بداية هذا العهد الحديث عن احياء قانون « الاثراء غير المشروع » .

وأكثر من ذلك فقد أعلن رسميا في شباط ١٩٦٦ عن تشكيل لجنة برئاسة رئيس الحكومة (كرامي) وذلك بناء لمبادرة من شارل حلو شخصيا ، مهمتها اعداد مشروع قانون لتنظيم محاكمة رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء .. ولكن لا القانون الخاص بالاثراء غير المشروع نفذ ، ولا مشروع القانون الخاص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء اعد .. وكل ما جرى أن دفعات أخرى من الموظفين دخلت الى ادارات الدولة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة . أما أجواء الفساد والفوضى والبيروقراطية فقد استمرت في الانتشار ، وهي ما تزال تلف الدولة بجميع اقسامها وعلى مختلف المستويات .

واليوم نشهد فصولا جديدة من المسرحية القديمة نفسها وسط ضجة كبرى ترافقها اساليب الخداع والتضليل . ولما كانت أذهان الناس ولا سيما اوساط الجماهير الشعبية الواسعة اصبحت ، بحكم ازدياد وعيها السياسي ونتيجة تجاربها مع وعود الدولة وعهودها ، اكثر يقظة وفهما لديماغوجية النظام ورفضا له فقد بات على أجهزة الدولة المعنية أن تبذل جهدا اكبر وبراعة أوسع في اخراج الفصول الجديدة من المسرحية التي ملها الناس وكشفوا اغراضها الحقيقية .

ومنذ مطلع هذا العهد بدأ المسؤولون يتحدثون عن الفساد المنتشر في الجهاز الاداري ويعلنون عزمهم على القيام بحملة تطهير واصلاح . وكما هي العادة سخرت كل وسائل الاعلام المتوافرة من اجل اخراج هذه الحملة .. وتناولت الاحاديث عدة خطوات يمكن أن تلجا اليها الدولة في هذا المجال منها رفع الحصانة عن الموظفين ومطالبة مجلس النواب بمنح الحكومة سلطات استثنائية لاصدار المراسيم الاشتراعية وغيرها ذلك .






الخوري — شمعون — شهاب — حلو — فرنجية

وأخيرا تذكر المسؤولون أن ثمة قانونا « للاثراء غير المشروع » مضى على صدوره ١٨ عاما ، فلماذا لا يستخدمونه كاداة للدعاية ووسيلة للضغط على الخصوم وستارا لاخراج الفصول الجديدة من مسرحية الاصلاح الاداري؟ وفي هذا الضوء قرر مجلس الوزراء وضع هذا القانون « موضع التنفيذ » وشكل بموجب المادة الرابعة منه لجنة من ثلاثة قضاة للنظر في الشكاوى التي ستحال اليها . ويبذل رئيس الحكومة الان جهودا كبيرة لاقناع الناس بان الدولة « جادة » في هذه الخطوة.. وتدليلا على هذه « الجدية » فقد اعلن أمام عدسات التلفزيون ورجال الصحافة بانه قرر ان يكون « أول مواطن » يضع نفسه « تحت تصرف » اللجنة .. ولكن هذا الاعلان الذي قصد به التصدي لاعراض المواطنين عن تصديق كل ما يصدر عن الدولة من وعود وعهود ، ادى الى عكس ما يرجى منه . ذلك انه جاء بمثابة دليل جديد على أن الحديث عن تنفيذ «قانون الاثراء غير المشروع» وتطهير جهاز الادارة هو مجرد ملهاة ترمي الى تخدير الناس وتضليلها مرة اخرى .

فالرأي العام الشعبي يعرف جيدا أن نظاما بورجوازيا طبقيا يستمد سلطاته من تحالف قوى الاقطاع السياسي والطائفي والزعامات التقليدية ودعم الدوائر الاجنبية له هو ، بحكم هذه العوامل مجتمعة، عاجز عن التحرك خطوة واحدة في مجال القيام باي اصلاح حقيقي في الادارة اللبنانية التي يعشش فيها الفساد وتحكمها الفوضى والبيروقراطية .

ومن الناحية النظرية وتبعا لقناعات الاكثرية الساحقة من المواطنين ، فأن قانون «الاثراء غير المشروع» يطال ٧٥٪ على الاقل من موظفي الدولة والاغلبية الساحقة من السياسيين واقطاب الطبقة الحاكمة ، وبينهم مسؤولون كبار في جميع العهود التي تعاقبت على الحكم . ولهذا فان الحديث عن العزم على تطبيق هذا القانون هو مجرد خداع وتضليل وستار لتصفية حسابات قديمة بين فرقاء النظام المتصارعة فيما بينها على السلطة والنفوذ والمنافع ، ولتمرير مخطط كل عهد في ابعاد الموظفين الذين يدينون بالولاء لخصومه ، ولا سيما الموظفين الكبار الذين يمسكون بالمراكز الاساسية والحساسة ، والمجيء باخرين مكانهم بحيث يشكلون قاعدة يعتمد عليها في الحكم .

وفي الواقع ان الدولة لم تنتظر منح الحكومة سلطات استثنائية أو الاعلان عن العزم على تطبيق « قانون الاثراء غير المشروع» لكي تبدأ خطتها الرامية الى ترسيخ نفوذ العهد في جميع حقول الادارة . فمنذ الخريف الماضي بدأت تتخذ اجراءات أساسية على مراحل في مجال ابعاد كبار الموظفين المعروفين بولائهم للشهابية واحلال اخرين مكانهم ممن يدينون بالولاء للعهد الجديد . وفضلا عن ذلك فقد استمر – رغم التضخم الكبير الذي يعانيه الجهاز الاداري – ادخال موظفين جدد من الانصار في مختلف الادارات ولا سيما في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة . ويلفت الانتباه في هذا الصدد التصريح الذي ادلى به قبل حين النائب طوني فرنجية نجل رئيس الدولة الذي حمل فيه على الفساد الذي يعم الجهاز الاداري وقال ان ٣٥ الف موظف من اصل الـ ٤٠ الف موظف الذين يتالف منهم جهاز الدولة ينبغي صرفهم ..

وبالطبع فان ملء المراكز التي ستشغر سيكون بالانصار والموالين للعهد وللزعامات السياسية التقليدية التي يستند اليها .

وبعد حين .. أي بعد أن يتم « تظبيط » الادارة اللبنانية بحيث تصبح على صورة الحكم ومثاله ، يكون « الاصلاح الاداري » قد « تحقق » والفساد قد « اقتلعت » جذوره والاستقامة قد حلت مكان الاعوجاج والبيروقراطية قد اختفت من الوجود ، وبذلك ينتهي هذا الفصل من ملهاة الاصلاح والتطهير بانتظار « الموسم » الجديد بعد ست سنوات تقريبا .

النقاش حول أوضاع الادارة

العهد يريد أداة طيعة ووظائف لأزلامه

لا يكاد حديث في الحكم اللبناني وتركيبه أو في أحد جوانبه يخلو من اشارة الى الادارة أو تعرض لوضعها في مجمل بنية الحكم وتميز علاقاتها في نظام القوى التي تؤلفه . وفي سيل المعارك الكلامية التي استدعاها تصريح منسوب الى شهاب ، ومن خلال الركام الهائل للشتائم والقذارات التي حفلت بها ، لا يصعب تبين خيط واضح دارت حوله معظم التصريحات حين حاولت الانتقال الى الجدية . هذا الخيط هو الوضع الاداري وكان قد سبق ذلك منذ مدة غير طويلة كلام لطوني فرنجية يحمل فيه على تردي الوضع الاداري وتضخم اجهزته ويدعو الى الاستغناء عن خدمات ٧٠ الف موظف ..

وقد تبع حديث صحفي مفصل لالياس سابا يصف فيه الادارة بانها « مجزرة » ويعدد نواقصها ونواحي قصورها ويدعو الى اصلاح اداري يبدأ برفع الحصانة عن الموظفين وتهيئة كادرت للوظائف الادارية .. وقد علا الصراخ على اكثر من لسان حول فساد الادارة وتعفن اجهزتها وانحلال سلكها .. (شمعون ، اده ...) .

هذه الاحاديث تلتقي حول محور غير غامض الدلالة . انها تشكل استمرارا لمعركة تمتد جذورها الى سنوات منذ بدأ احتكار العهد الشهابي للادارة . هذه المعركة التي توصلت مع انتخابات الرئاسة الاولى الى منعطف تحولت بعده لصالح فئات تحاول اليوم تمهيد الطريق لاستعلاء المراكز التي بقيت معزولة عنها وعن ما تجنيه بواسطتها ولا يغير من هذا الاتجاه في شيء المحاولات الرامية الى تحديث الادارة ونفض أجهزتها على نحو يزيد من فعاليتها بما يلبي احتياجات كبار التجار واصحاب المصارف والمؤسسات الاقتصادية الضخمة ..

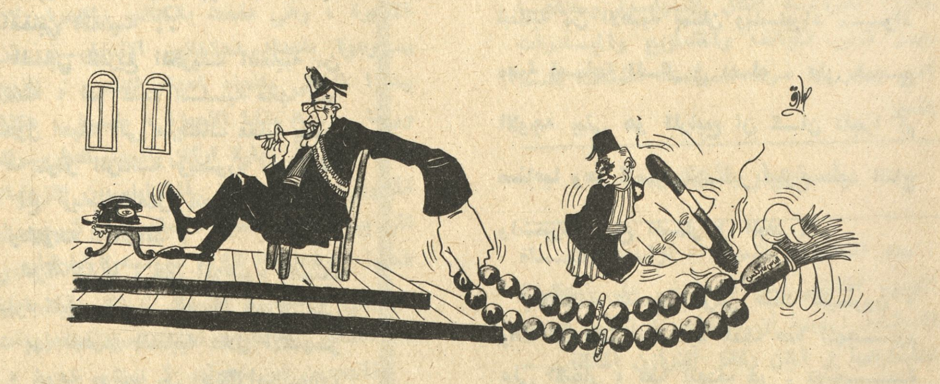
ان طرح مسألة الادارة بهذه الحدة في محاولة التحضير كي تستبدل قوى العهد الحالي السلك الاداري الموجود على مستوى مراكز القيادة والسلطة باخر من أزلامها المخلصين في ولائهم لها يدل بايجاز على الوضع الخاص لاجهزة الحكم اللبناني وميزة علاقتها به .

فالادارة اللبنانية رغم انها تقبل بسهولة ما يصدق على مجمل ادارات الحكم من حيث انها جهاز متكامل يقوم على خدمة الطبقة المهيمنة ، تتمتع بميزات خاصة لا بد من استجلائها للوصول الى عملية تقييم لاتجاه معين يذهب فيه وضعها .

وجد الاقطاع السياسي في الادارة غرضين حاول استنفاد جميع معطياتهما . فهي من جهة أولى وسيلة حكم ، يؤمن عن طريقها تنفيذ سياسته وضبط شؤون القطاعات المختلفة وتنظيمها لما يخدم مصالحه ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا .. وهي من جهة ثانية مجال توظيف واسع الاستيعاب مع محدوديته يحشر فيه أزلامه ومحاسيبه ليحافظ بذلك على ولائهم السياسي له وبالتالي على مراكز السلطة التي يحتلها .

واذا كانت المراحل الاولى من علاقة الاقطاع السياسي بالادارة قد اتسمت بتشديد واضح على الجانب الاخير ، فان الجانب الاول يطرح اليوم بحدة موازية الاهمية .. وحكم الاقطاع السياسي لا يمكنه أن يغفل المسألة الاولى لانها تتعلق ببنية النظام وتركيبه بأجمعه . وهو لا يستطيع أن يفلت من تاثير البرجوازية اللبنانية وسلطتها الفعلية التي تفرضها عليه . ولكن الاقطاع وجد في هذه البرجوازية في المراحل الاولى من الحكم (حتى شهاب) عدم اهتمام واضح بالادارة .

الياس سابا



اذ ان توجهها الى الخارج كما نمط هذا التوجه لم يكونا يستدعيان متطلبات ادارية وتنظيمية حادة . ولم يكن بوسع التدخل الاداري أن يقدم أو يؤخر كثيرا في النمو المتسارع الذي عرفته هذه البرجوازية في كنف الرأسمال الغربي . هذا الموضع أتاح للاقطاع السياسي أن يحول الادارة الى مزرعة سائبة له حشد فيها اشتات الانصار والمرابين، وفرض عليها أن تتسع لتستقبل الوافدين من هؤلاء بحيث اتجهت الادارة الى تضخم بارز شارك التنظيم البدائي لاجهزتها في تحويلها الى كتلة معيقة في تطلباتها وفي سوء تصرفها فيما يختص بتنظيم العلاقات الذي من اجله اتت اصلا .

ومع ازمة البرجوازية اللبنانية واهتمامها بتنظيم السوق الداخلية والانتاج الداخلي ، برزت الادارة ذلك الغول الذي يكلفها باهظا دون أن يقدم خدمات مقابلة . وهكذا اضطرت البرجوازية أن تواجه الادارة من حيث أنها تشكل نزيفا ماليا هائلا وغير منتج ، كما تشكل معيقا فنيا تنعكس نتائجه على تنظيم الاقتصاد وسرعة فعاليته ، واضطرت بذلك أن تواجه الاقطاع السياسي الذي يسندها . من هنا كان الحل الشهابي حصيلة هذا الصراع التي استقرت في المحافظة على مواقع الاقطاع السياسي وتنظيمها بما يتفق ومتطلبات البرجوازية . وقد يسر هذا الحل أن الاقطاع نفسه كان قد أخذ يضيق عن امكانية كبيرة تطلبها الوفود المتزايد لفئات واسعة تحاول ان تجد لها عن طريق الاقطاع مراكز في اجهزة الادارة ووظائفها .

ولكن هذا الحل ما لبث أن توطد لمصلحة الاقطاع على مستوى « متقدم » على المستوى السابق . واستمرت الادارة تلك المزرعة المحظية التي يجد فيها الاقطاع السياسي متطلباته . وما لبث التنظيم الاولي لها مع شهاب أن تراجع أمام تعقيد التركيب الداخلي واتساعه بشكل وجعل غسان تويني يتراجع أمام وحش الادارة المخيف ..

من الملاحظ أن لا خروج من المازق الحالي للوضع الاداري بالمعطيات الراهنة . فكل عهد من عهود الاقطاع السياسي سيجد الكثير ليقوله حول سيئات الادارة وفسادها . لينطلق من ذلك نحو شكل جديد من الفساد والسوء .. وتبقى صيحات ليبراليي كل عهد أصداء جوفاء لا تجد لها مجالا في واقع العلاقات المتخلفة التي يفرضها الاقطاع . لذا فان الياس سابا حين يطالب برفع الحصانة عن الموظفين سوف يجد له بين اقطاب الحكم اكثر من كمال جنبلاط يعارض ذلك .. ومسالة الحصانة ليست هي المسالة الحاسمة في الاصلاح . اذ ان مراكز الحماية ليست في الحصانة او غيرها انما في النظام المتكامل لعلاقات القوى التي لا يبدو ان الاقطاع السياسي يفقد الكثير من سطوته فيها . ان الحديث انطلاقا من الحصانة عن « تسلط الموظفين » وتشكيلهم « فئة مستقلة » في وجه الدولة .. الخ حديث يقفز عن المعطيات الفعلية وعن المسار التاريخي . فان العهد الشهابي لم يستطع أن يؤمن عبر سنوات عشر عن طريق الادارة قاعدة متينة تشكل مركز قوة صلبة لها صفة الديمومة والاستمرار . فالجهاز الاداري لم يبلور حوله مصالح متميزة . ذلك يعود بالطبع لوضع البرجوازية اللبنانية ومساق تطورها التاريخي في علاقتها مع حكم سياسي متخلف وللبنية الداخلية للسلك الاداري ..

لذا لم يجد الحكم الشهابي غير وسائل الاقطاع السياسي نفسها ليشد الى الادارة وعن طريقها فئات وقوى ترتبط به .. من هنا كان ذاك الانفصام الذي لا يملك القدرة الفعلية على الاستمرار والذي لا بد وأن يعرض لاي اتجاه مماثل في الحلول .

« النهار » — الاثنين ٢١ – ٦ – ٧١

الياس سابا: العهد لم يستطع السيطرة بعد على المجالين الاعلامي والرسمي

خلاف الصناعيين والتجار

معركة كلام ومعركة مصالح

ان خلاف الصناعيين والتجار ليس سوى عاصفة في فنجان . فالصناعيون ليسوا ضد التجار الذين يلتقون معهم في المكتب الدائم للجمعيات الاقتصادية الخاصة ، والطرفان يتعاونان معا ودون أية مشاحنات . لكن لا بد من القول بأن جمعية التجار لا تتوقف عن العمل لوضع حد لمحاولات الاستئثار التي تقوم بها بعض فروع القطاع التجاري .

صرح الشيخ بطرس الخوري رئيس اتحاد الصناعيين في ١٢ تموز ١٩٧١ قائلا :

« ونحن بصفتنا صناعيين لسنا ضد القطاع التجاري ، لكننا نقف في وجه أية محاولة للاستئثار من شانها الحاق الضرر بالمستهلك ، والكل يعلم بأن فئة من المستوردين وممثلي المؤسسات الاجنبية تتحمل مسؤولية عملية الاستئثار الانفة الذكر . »

لدى سماعنا لتصريح الشيخ بطرس الخوري هذا نظن للوهلة الاولى بأن هناك صراعا حادا بين الرأسماليين اللبنانيين ، فالطرفان الصناعيون — والتجار يتهم أحدهما الاخر بالاستئثار ، لكنهم عندما يتكلمون عن الدفاع عن المستهلك فليس ذلك سوى محض الدفاع عن مصالحهم الخاصة .

للوهلة الاولى يظهر لنا أن الخلاف المزعوم الذي أتينا على ذكره غير منطقي ومخالف لجميع التصورات المعروفة عن الطبقة المستثمرة ، هذه الطبقة التي يفترض فيها أن تكون متحدة في سبيل مصلحتها الخاصة ، هذا بشكل عام، لكن الواقع مختلف تماما وأكثر تعقيدا من ذلك .

من الممكن أن نفسر ودون خطأ هذه المشاحنة بانها ليست سوى صراع بين نوعيتين من المستثمرين وأصحاب المؤسسات (بالمعنى الرأسمالي للكلمة) كل يحاول من ناحيته زيادة أرباحه .

في الواقع اذا وجدت منافسة بين التجار أنفسهم أو بين الصناعيين أنفسهم ، فهناك منافسة أيضا بين التجار من ناحية والصناعيين من ناحية أخرى ، هذا مع العلم أنه تحت لواء التجار ينضوي مجموع مستوردي السلع الاستهلاكية .

ان هذه المنافسة تميل في لبنان نحو التصعيد مع ازدياد عدد المؤسسات النصف صناعية التي تنتج سلعا مجزوءة الفبركة مثل : تايد ولافكس وبلاستكس وغيرها .

هذه المؤسسات تدخل مباشرة في صراع مع المستوردين لانهم بسلعهم المستوردة ينافسون الانتاج المحلي .

بالنظر لحجم السوق اللبنانية فمؤسسات نصف صناعية كالتي ذكرنا لا يمكنها العيش الا اذا نعمت بحالة احتكارية لمنتجاتها . فاذا تمكن الرأسمالي صاحب المؤسسة من ازاحة منافسيه المباشرين من الرأسماليين أصحاب المؤسسات الصناعية ، فانه غير قادر على القيام بتصفية المستورد ، فالتثمير في القطاع الصناعي يعطي نسبة أرباح أقل منها في القطاع التجاري كما هو معروف ، وبالتالي فان مجال التحرك لدى الرأسمالي الصناعي ضد الرأسمالي — التاجر هو ضعيف ولا يمكنه محاولة تصفية منافسه الا بالالتجاء الى الكلام والتشدق « بأيديولوجية وطنية » الى ديماغوجية بالكلام عن « صناعة وطنية » و « استقلال اقتصادي » وحتى « الدفاع عن المستهلك » ، كل ذلك لدفع الدولة للخروج عن عادتها برفع قيمة الرسوم الجمركية ، وبذلك تعطى الافضلية للصناعي المحلي الذي يستطيع بهذه الطريقة تصريف انتاجه ، مهما كانت نوعية هذا الانتاج ، وبالسعر الذي يريد شرط الا يزيد عن سعر السلعة المستوردة من ذات الصنف .

من هنا يمكن للبعض أن يفكروا بأن الحل

بطرس الخوري

الثاني ، اي رفع قيمة الرسوم الجمركية هو الحل الافضل للبلد ، لكن بالرغم من أن هذا الحل يبدو فيه بعض الجوانب الايجابية فهو يظل يمثل جزءا لا يتجزأ من نظام استغلال يمنع أية امكانية للاصلاح ، لان كل اصلاح سيبقى ملازما دائما لقواعد وأهداف هذا النظام ، وما النفع من أن تكون لدينا صناعة — ولا يمكن ايجاد صناعة ضمن هذا النظام — محلية ، وحتى غير وطنية وممولة من الخارج ؟

ان كان الاستغلال ضاربا اطنابه ومن السوء بمكان ، فالاسوأ من ذلك أن هذه الصناعة التي يقال بانها وطنية ، سوف تعود بالنفع على الدولة وتعطيها مجالات واسعة للاسترسال في الكلام عن استعدادها واظهار حسن نيتها ومحاولاتها « الدائمة » لانماء البلاد ، مع اننا في الواقع لم نزل حيث كنا ، ولم يتغير شيء .

من ناحية ثانية يتعجب المرء أن يظهر علنا وبوضوح خلاف كهذا بين أناس لهم نفس المصالح ، مما يبين هزال اتحاد المستثمرين .

ومما يثير الاهتمام أن الصناعيين هم الذين افتتحوا المعركة ، فماذا نستنتج من ذلك ؟

وهل يسعنا القول بان حالة الصناعة اللبنانية هزيلة وغير مستقرة وانها تحاول أن تقتطع من سوق المستوردين ؟ قطعا لا ، طالما أنه في العشر سنوات السابقة عرف مجمل القطاع الصناعي نسبة من النمو في الانتاج بلغت ٩٪ .

ان السبب الحقيقي لهذا الخلاف المزعوم هو الربح الاقل الذي يحققه التثمير في القطاع الصناعي ، وهو الذي يدفع الصناعيين المحليين لمحاولة اقتطاع قسم من أرباح المستوردين والتجار .

منذ فشل اخر اضراب عمالي عام ، يمسك الصناعيون بزمام الحركة النقابية ، ولم يعد عندهم اية مشكلة اجتماعية ، لذلك فهم يتمتعون بملء الحرية في الحركة للقيام بهذا الهجوم على التجار ، ولكن ذلك لا يفسر كل شيء ، فحالة الشيخ بطرس الخوري تسمح لنا أن نفهم الموضوع بوضوح أكثر ، فالشيخ بطرس هو وجه الصناعيين البارز و « العصامي » الذي صنع نفسه بنفسه في نفس الوقت هو مهتم بصناعة لبنانية من الاهمية بمكان وباستيراد مواد مهمة لصناعة السكر في معمله . على جميع الاوجه يبقى هو الرابح أن كان تاجرا أم صناعيا وهو السيد من غير منازع سيد انتاج واستيراد وبيع السكر في البلد .

بالاضافة للشيخ بطرس هناك كثيرون ، وهذا ما يفسر بالتحديد هدف هذا الهجوم على التجار ، هذا الهدف هو : تصفية جميع المنافسين مما يسمح لاشخاص قلائل أن يهيمنوا على عموم الصناعة والتجارة في البلد .

الشيخ بطرس يجد سهولة في تهجمه على بعض الرأسماليين المستأثرين في القطاع التجاري ، بينما هو يحتكر انتاج سلعة ضرورية اولية اي السكر ولكي يحقق المستوى الاعلى في الارباح فهو لا يتورع عن استغلال المستهلكين ومزارعي الشمندر السكري وعمال مصنعه ، وبالنتيجة فهو صاحب الموقف الاكثر « منطقية » بصفته محتكرا ومستغلا رأسماليا.

حول انتخابات نقابة مستخدمي المرفأ الاخيرة

اذا صحت الاخبار المتداولة منذ أيام عن انتخابات نقابة مستخدمي شركة مرفأ بيروت، وخلاصتها أن ادارة المرفأ تمارس ضغوطا كبيرة لاقصاء انطوان بشارة رئيس النقابة السابق عن رئاسة النقابة في الانتخابات الحالية ، اذا صحت هذه الاخبار ، فانها تثير عدة مسائل يجب طرحها :

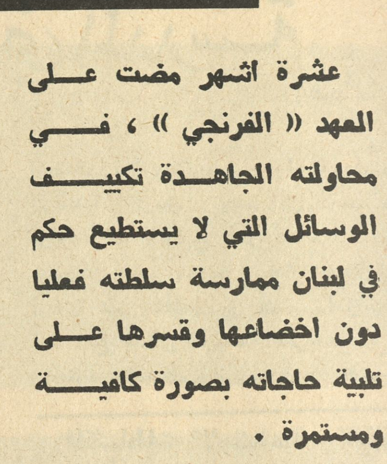
— اصبح من المعروف للجميع بان ما تسميه السلطة « حريات نقابية » هي على وجه التحديد ، حرية السلطة من خلال اجهزتها المتنوعة ، وزارة العمل ، « الاجهزة » العملاء المدسوسون في صفوف الحركة النقابية ، في التدخل بالانتخابات النقابية لابعاد العناصر الشريفة والاتيان بعناصر طيعة ، تقبل الاوامر والتعليمات وتنفذها دون نقاش ، وفي بعض الحالات ، عندما يكون كلا المرشحين المتنافسين من أزلامها ، تفسح لهما السلطة مجالا للمنافسة في الانتخابات بقصد محدد ، وهو ابعاد الشبهة عن المرشح الفائز وتصويره كقائد نقابي خاض معركة من اجل تولي رئاسة النقابة من جهة ، ومن جهة اخرى ، محاولات الاقطاع النقابي لامتصاص اية امكانية لبروز قوة نقابية مستقلة وذلك بوضعها مباشرة أمام هذه المنافسة المفتعلة ، وزجها في صراعات الاقطاع النقابي العقيمة ..

— ولكن هذه الوسيلة التي تملكها السلطة والاقطاع النقابي لتفريغ الحريات النقابية من مضمونها الفعلي وتحويلها الى تمثيليات وطقوس مملة ، اذا كانت أساسية فانها غير كافية ، لانها لا تمنع هذه الصراعات الشكلية من أن تتحول أحيانا الى صراعات فعلية بقصد استئثار هذا « القائد » النقابي من دون الاخرين ، بمركز الرئاسة وبصورة مستمرة، في هذه الحالة ، تضع السلطة كل وزنها وعلاقاتها مع أرباب العمل لتصفية وابعاد هذا النقابي او ذاك ، وذلك جزاء على عدم طاعته « وطموحه » الزائد .

— أما بالنسبة للانتخابات الاخيرة في نقابة مستخدمي شركة المرفأ ، فان الموضوع يكتسب حدة واثارة اكثر ، لان انطوان بشارة برز في المدة الاخيرة كابرز منافسي غبريال خوري على رئاسة الاتحاد العمالي العام . فخلال الاحداث التي مرت بها الحركة النقابية خلال الاشهر الاخيرة ، من خيانة قيادة الاتحاد العام لاضراب ٢٥ أيار ، لميوعة موقفها من احتكارات الدواء، لصمتها عن عمليات التسريح الكيفي المتتالية ، انكشفت قيادة الاتحاد العام وغبريال خوري بالتحديد ، مما دفع انطوان بشارة الامين العام للاتحاد للاستقالة من مركزه هذا وطرحه قضية الدواء بشكل صلب مطالبا بتصفية هذه الاحتكارات وحصر استيراد الدواء بصندوق الضمان ، ومطالبته ايضا بتمثيل نقابات المستخدمين في مجالس ادارات المصالح المستقلة . هذه المواقف المستقلة من انطوان بشارة وضعت غبريال خوري في احراج شديد، مما دفع السلطة وادارة المرفأ اخيرا للضغط على أنطوان بشاره ومنعه من الترشيح للنقابة في الانتخابات الاخيرة . هذه الواقعة الاخيرة تكشف بوضوح لمن اعميت ابصارهم حتى الان ، ان الحريات النقابية تهدر يوميا على مذابح السلطة وارباب العمل والاقطاع النقابي ، وانه لا امكانية لبروز بعض المواقف المستقلة في قيادة النقابات فكيف اذا كانت المسألة مسألة بروز قيادات صلبة وعمالية فعلا ...

استمرار الحكومة ، ملايين المشاريع ، التشكيلات

الانتخابات القادمة على الأبواب





عشرة أشهر مضت على العهد « الفرنجي » ، في محاولته الجاهدة تكييف الوسائل التي لا يستطيع حكم في لبنان ممارسة سلطته فعليا دون اخضاعها وقسرها على تلبية حاجاته بصورة كافية ومستمرة .

لكن نجاح العهد الذي قام على أكتاف اقطاع سياسي شره ومتعطش لمغانم الحكم، في اقصاء شهابية تعيش طور الاحتضار ، لم يكن يعادله سوى عجزه المتفاقم عن توفير الشروط البديلة التي تؤمن له استقرار الحكم . فالاكثرية البرلمانية الظرفية ، ما لبثت أن تمزقت أشلاء في صراعها الضاري على أسلاب السلطة ، والادارة ما لبثت أن برهنت عن صلابة نسبية وتشبع يقلصان امكانية تلبيتها لحاجات الحكم الجديد المباشرة والملحة، وامكان استخدامها بحرية نسبية كمحور لترتيب التحالفات السياسية والتوازنات الجديدة ، أما الجيش الذي ناله قسط كبير مما نال الشهابية فلا يمكن للعهد الجديد بالطبع ، أن يلجأ اليه كوسيلة سياسية تفي بقسطها في تأمين التماسك المفقود .

الانتخابات محور الصراعات الراهنة

اذا كانت هذه الاوضاع ، بجزء منها على الاقل ، ارث السنوات الماضية ، فان الانتخابات القادمة التي يقف العهد على أعتابها ، هي ولا شك الفرصة التي ينتظرها بنفاذ صبر للعمل على تحقيق ما تأكدت استحالة تحقيقه في ظل الشروط السياسية التي ولدت اثر معركة رئاسة الجمهورية . ليس صدفة لذلك أن تشكل هذه الانتخابات محورا لصراعات الكتل السياسية ومفتاحا يفسر شتى المواقف والمشاريع والمبادرات التي يزخر بها سرك السياسة اللبنانية منذ أشهر .

استمرار الحكومة

بعد انتخابات الشوف ، تزايدت وطأة الهجوم الكتائبي — الشمعوني على الحكومة السلامية ، وبدا أن الحليفين ، اللذين هدد انتصارهما في المتن ركائز التوازن الطائفي — السياسي الذي يستند اليه حكم رئيس الجمهورية ، قد انتقلا عمليا الى موقع المعادين لاستمرار الحكومة . لكن كيف يمكن اسقاط حكومة يضمنها رئيس الجمهورية ويغطيها شخصيا دون أن يعني ذلك مواجهة مباشرة مع رأس السلطة السياسية على أبواب انتخابات نيابية ، وفي وضع لم يتم فيه بعد توزيع المغانم التي تشكل في أيدي الاقطاع السياسي سلاحا حاسما في تقرير مصير معركته ومعركة خصومه ؟ رغم صرير الاسنان لم يكن أمام الحليفين لذلك غير تأييد استمرار الحكومة مع اظهار هذا التأييد على أنه هو ، لا ارادة رئيس الجمهورية ، الضامن الوحيد لاستمرارها (جلسة الثقة « الهزيلة ») .

لماذا يتمسك رئيس الجمهورية ويحمي بسلطته الحكومة السلامية و « شبابها » ؟ لان استمرار هذه الحكومة هو وسيلة فعالة في يده من أجل ضبط زمام المعركة السياسية المقبلة والتحكم في مجراها . وهو امتياز لا توفره على الاطلاق الحكومة البرلمانية التي ما انفك زعماء الكتل يلحون في تشكيلها . وفي عهدة هذه الحكومة أكثر من وسيلة للتأثير والحسم في هذا المجال . فهناك التشكيلات خاتم « سليمان » ووسيلته التي لا تقهر في استحضار الاتباع واخضاع المتمردين ، ثم هناك المشاريع المختلفة وملايينها التي تنتظر ، وأخيرا لا اخرا هناك فرصة الاشراف الممكنة على الانتخابات نفسها (والتشكيلات مقدمة لا بد منها هنا أيضا) .

التحالفات الجديدة

تلك هي الاعتبارات التي دفعت برئيس الجمهورية « لتغطية » حكومة سلام وتاييدها العلني في أحد جلسات مجلس الوزراء الاخيرة ، وهي دفعت بالكتائب والاحرار لان يسارعوا باعداد تحالفاتهم الانتخابية وان يحثوا الخطى باتجاه اعداء الامس : النهج وربما ... « بقايا الاجهزة » نفسها . هكذا وبعد أيام من زيارة اركان العهد للبطريرك الماروني، كانت قوافل الطرابلسيين « تزحف » الى بيت كاظم الخليل ، ليقف فيها شمعون خطيبا ، وليعلن « تنازله عن دمه » لطرابلس. طرابلس « عاصمة الشمال » التي لا يعادل حب شمعون لها غير عواطف رئيس الجمهورية. والنهجيون أين فحولهم ؟

انهم يطالبون كرامي على وجه السرعة ببعث الجبهة الديمقراطية البرلمانية ، لكن كرامي .. غير متحمس لهذه البادرة .

« حرية الانتخاب »

مع قيام الحلف الثنائي ، نقل الاحرار والكتائب معركتهم الى صعيد اخر ، هو صعيد حكومة الانتخابات . اذا كان التسليم باستمرار الحكومة الحالية مبرر في ضوء الحاجة لاقرار المشاريع وانجاز التشكيلات ، كما يتردد في أوساطها ، فان من غير المبرر أن تبقى هذه الحكومة حتى الانتخابات النيابية فتؤمن هي نفسها الاشراف عليها . فالكتائب والاحرار اذ يدركون معنى هذه الصيغة ، يشيرون بوضوح الى أن المطلوب لمنع التدخل وتأمين الحرية الانتخابية هو حكومة من المرشحين تدخل فيها جميع الكتل الاساسية بصورة متساوية . لكن أوساط العهد لا تلبث أن ترد على هذا المطلب بما يؤكد نيته الحقيقية ، « فليس بامكان أحد أن يطالبهم باتخاذ موقف من نوع الحكومة التي ستتولى الاشراف على الانتخابات ، لكن بامكان الجميع أن يطالبوهم باجراء انتخابات حرة » (النهار ٢٤—٦) .

هذا التأكيد ما لبث أن تحول الى كلام لا تعوزه الصراحة : « فالمقربون من القصر » (كما تشير النهار في عدد ٩—٧) يعتقدون أن من المحتمل « استمرار الحكومة الحالية للاشراف على الانتخابات » ، فهي توفق بين مختلف الشروط . لان الوزراء الذي سيترشحون يؤمنون الصفة السياسية ، والذين لا يترشحون يؤمنون الصفة الحيادية ».

وسائل الضبط العاجزة

بذلك لا يبقى على كتل الاقطاع السياسي الا أن تتهافت ، وتتدافع ، سعيا وراء تنفيع الازلام والاتباع في اطار ما يسمى « بالتشكيلات » ، وان تتراكض تلاحق هذه الخدمة أو تلك قبل حلول الاجل المضروب . هذا التزاحم الشديد هو الذي جعل من المستحيل حتى الان اصدار التشكيلات الموعودة التي تنتقل من تأجيل الى تأجيل .

لكن في طريق التشكيلات ، لا يقف فقط تزاحم أقطاب الاقطاع السياسي على المناصب الاساسية فحسب ، بل يدخل عامل يتعلق بوضع الادارة ذاتها ، تضخمها ونوع التنظيم الذي تخضع له . هذا الجانب كان الجواب عليه مناورة رخيصة وان كانت تأمل لنفسها بعض الفعالية وهي : مشروع من اين لك هذا ؟

فالتلويح بالمشروع المذكور ، والتأكيد على جدية تنفيذه ، (أي على كونه لمغير الاستهلاك كما عودت الحكومة الناس ..) يسلط فوق الادارة كما يبدو تهديدا يزيد من تبعيتها السياسية للتحالف الحاكم ويضطرها لخدمة حاجاته بلا ابطاء . كما يخدم في نفس الوقت كوسيلة لارهاب بقايا الشهابيين ويضطرهم للاسراع في اعلان ولائهم ، خاصة وان القانون يؤخر التشكيلات الادارية ، لان التنفيذ قد يؤدي الى استبعاد بعض المرشحين » (النهار ٩—٧) .

تلك هي ذن أهم وسائل الضبط التي يحاول بها العهد الحالي خلق قاعدته السياسية للسنوات الاربع القادمة ، ووسائل ضبط لا تخرج عن مفاهيم الاقطاع السياسي وتراثه السحيق .

التنفيع وشراء الازلام ، بينما يبقى شرط التوحيد الفعلي ، أي الرؤية السياسية التي تلخص مصالح عامة وشاملة تتخطى اهتمامات الدائرة الانتخابية أمرا مستحيلا أكثر فاكثر على تحالف الطبقات المستغلة وميراثها العفن .

كراس في الذكرى الثالثة لانتفاضة الاهوار حزيران ١٩٦٨

صدر كراس عن القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في الذكرى الثالثة لانتفاضة الاهوار حزيران ١٩٦٨ بقيادة الشهيد خالد احمد زكي (ظافر) عضو القيادة المركزية . ويحتوي الكراس على رسالة القيادة المركزية الموجهة الى التجمع الثوري العراقي في اوروبا بمناسبة الذكرى الثانية للانتفاضة في ١٩٧٠ وعلى مجموعة مقالات كتبها الشهيد وكلمات تأبينية القيت في حقه .

سعر الكراس ٢٠٠ فلس عراقي

دير كيفا

الارض تملكها المطرانية والدولة تمنع النادي ولا تبني المدرسة

تبعد دير كيفا ٢٣ كلم عن صور شرقا على الطريق الفرعي المؤدي من الشهابية الى الفندورية . وهناك طريق تصل دير كيفا بقرية قلاوية شرقا . وكلا الطريقين شبه معبدتين نظرا لنوعية التعبيد ولمرور الزمن ولعدم صيانتها من قبل وزارة الاشغال واهمالها من قبل نواب منطقة صور ومجلس الجنوب .

تبلغ مساحة قرية دير كيفا حوالي اربعة الاف دونم منها ٥٠٠ دونم تستثمر زراعيا في الموسم (دخان — ذره) وحوالي ٦٠٠ دونم تستثمر في الموسم الشتوي (حبوب مختلفة) وما تبقى من الارض فهي بور غير مستثمر نظرا للاقطاع الذي يملك حوالي ٩٠ بالمئة من الاراضي الصالحة ولاستعمال الوسائل البدائية الموجودة بين يدي الفلاح الذي لم يلق تشجيعا من قبل اي جهة معينة . فهجر قسم كبير من الفلاحين الارض وذهبوا الى العاصمة ليصبحوا عمالا في المرفأ او في البلدية وسنأتي على هذا فيما بعد ...

وعدد سكان القرية ١٥٠٠ نسمة وقد كانت دير كيفا منذ القدم عبارة عن دير للرهبان الموارنة ولم تزل بعض الاثار من مدافن وجدران تدل على صحة ذلك .

لمحة عن تاريخ الاقطاع

وقد انتقلت ملكية دير كيفا واراضيها سنة ١٩١٤ لاحد موظفي وزارة المالية في العهد العثماني المدعو بشارة عزمون اذ استطاع ان يستولي على بقية الاراضي التي كان يملكها مزارعو البلدة من ال نور الدين وال زيتون وال حماده وهم من سكان القرية الاصليين . وتم ذلك بمساعدة احد وجهاء صور المدعو يوسف [illegible] بواسطة الخديعة والتهديد واستغلال سذاجة القرويين المستضعفين في ذلك الحين . وبذلك اصبحت جميع الاراضي تقريبا ملكا لعزمون هذا . وفي اوائل العهد الفرنسي [illegible] انتقلت ملكية اراضي دير كيفا [illegible] المدعو سليمان عازر وولده فؤاد عازر وال ابراهيم سالم وولده يوسف سالم [illegible] الظلم والاضطهاد والتحكم برقاب الفلاحين واستغلالهم باستعمال شتى الاساليب من [illegible] وتحريض فريق على فريق اخر من الفلاحين ، وذلك من قبل (ال عازر) وال سالم . [illegible] عائلية [illegible] اكبر عائلتين في القرية ولم تزل تعاني هاتين العائلتين شتى الخلافات الحادة في كل مناسبه انتخابية . فقد التزم ال حماده بسياسة كاظم الخليل وال الحاج سياسة صفي الدين وبدأ التخريب العائلي يلعب دوره . وكانت انتخابات المجلس الاختياري الاخير فرشح كل من الطرفين مرشحا وبدأ الجو بالتوتر والتحديات الى أن حدث صدام دموي بعد اعلان نجاح مرشح ال حمادة المدعو محمد الدغلي ، المختار الحالي ، فكان أن تكبد كلا الفريقين عدة جرحى ادخلوا المستشفيات ، والبعض ادخل السجن . وبدأ دور رجال السياسة التقليدية الخليل وصفي الدين ليساند كل واحد فريقه وبقيت الحالة متوترة الى أن تمكن بعض الشباب من كلا العائلتين اجراء صلح بينهما — وهكذا هيأت السياسة المحلية المناخ الملائم لاقتسام الاصوات شبه مناصفة في الانتخابات النيابية .

الانتاج الزراعي

ينحصر الانتاج الزراعي في القرية بزراعة الدخان بشكل رئيسي ، تبلغ مساحة الاراضي المزروعة منه بحوالي ١٩٠ دونما تملك منها مطرانية صور المارونية ١٠٠ دونم (التي استولت على أملاك فؤاد عازر بسبب موته دون وريث) وال سالم ٢٥ دونما ومزارعان ٣٠ دونما هما محمد شقير وخليل محمود ويملك ٣٥ دونما حوالي ٣٠ مزارعا واغلبهم يضمن الارض لزرع المدنم الذي يملكه . هكذا نرى أن المزارعين الفعليين لا يملكن رخصا للدخان ان حجة شركة الريجي وتذرعها كلما طالب المزارعون بزيادة المساحات ، بأن في القرية رخصا تكفي مع أنها محصورة بمطرانية صور ومزارعين أثنين فقط . لهذا فضل أكثر المزارعين ترك القرية والتوجه الى بيروت للعمل فيها . أما النوع الثاني من الانتاج فثانوي جدا يقتصر على زراعة القمح والشعير في اراضي المطران وذلك ليتقاسم الانتاج صاحب الارض شبه مناصفة بينه وبين المزارع .

أما رخصة الدخان التابعة للمطرانية ، فلا يستفيد منها اي مزارع من الاهالي لان وكيل المطران المدعو ذيب وطفا ، مختار قرية النفاخيه المجاورة ، قد احتكر زراعة كامل الرخصة بمساعدة شخص من أهالي دير كيفا يدعى مصطفى حمادة ، ليؤمن له اليد العاملة نظرا لكونه من اكبر عائلة في القرية عددا فيستغل لقاء اجر زهيد ، وليذهب ريع الرخصة الى المطران ، والى وكيله المذكور . فالعاملات يعملن طوال ١٤ ساعة في زراعة وتوضيب الانتاج لقاء اجرة زهيدة ، حوالي ٣ ليرات عن اليوم الواحد .

يبقى الاراضي الشاسعة التي تبلغ اكثر من الفي دونم والتي تملكها مطرانية صور المارونية والتي يزرع منها حوالي ثلث مساحتها فقط . فقد ولى المطران شخصا من اهالي القرية ، من عائلة الحاج محمود ، وهو عقيل محمود ، نظرا لتزلفه للمطران ولانه من العائلة الثانية عددا ، في القرية ، ولاخلاصه وتفانيه في خدمة المطران والمحافظة على ارضه وأملاكه . مثل على ذلك : هناك ارملة فقيرة ، هي ارملة المرحوم يوسف علي ، تملك بيتا بجوار « حاكورة » تابعة للمطرانية ، فقد قامت ببناء تصوينة لدارها وبعد ان انتهت البناء ذهب الوكيل عقيل الى صور واخبر المطران بان هذه الارملة قد تعدت على املاك الكنيسة فأوفده بصحبة مأمور المساحة واجري الكشف توجد بان التعدي لا يتجاوز بضع سنتيميترات ، ومع هذا فقد انذرها بهدم تصوينة الدار او دفع العطل والضرر . وهكذا بدأت المساومة من قبل عقيل محمود وتم دفع مبلغ للكنيسة [illegible] من قبل الارملة المذكورة ثمن هذه السنتيميترات وضعت في خزنة المطرانية التي تحوي الملايين .

وهذه حادثة ماضية كان لها الاثر البالغ في اخضاع المزارعين وجعلهم يتخلون عن المطالبة بتوزيع رخصة المطرانية على الذين يملكون اليد العاملة . [illegible] ما يترتب عليهم من اجرة ضمان الرخصة والارض ، وعلى حسب التسعيرة المتعارف عليها . وتتلخص الحادثة : بان قام بعض الشباب الواعي بتحريض ابائهم على منع بناتهم من متابعة العمل في رخصة الدخان التي كانت للاقطاعي فؤاد عازر قبل ان يتوفى بدون وريث وتستولي المطرانية على تركته . واستجاب الاباء لمطالب ابنائهم وتوقفت العاملات عن العمل . وبقيت المقاطعة حوالي [illegible] ، التوقف في هذه الاثناء قسما كبيرا من الانتاج فأرسل الاقطاعي منذرا ، مهددا . عندها تم وفد من المزارعين [illegible] في بيته في صور وعرض مطالب الاهالي [illegible] بان يوزع رخصة الدخان على المزارعين في العام المقبل لقاء اجرة من ضمان الدونم الواحد مع ارضه ٢٠ ليرة كما هو السعر المتعارف . وما كان منه الا ان [illegible] وطردهم من بيته [illegible] في القرية مصممين على موقفهم الذي اتخذوه وزادهم اصرارا بسبب ما لاقوه من اهانة ، وما سمعوه من تهديد ووعيد .

وفي مساء نفس اليوم حضر الاقطاعي وبصحبته ضابط الدرك في صور اسمه عاطف [illegible] على رأس قوة من رجاله ، ونزلوا في بيت المختار ، وكان يدعى معروف [illegible] ، وجيء ببعض رجال القرية وبدأ الضابط يهدد ويتوعد [illegible] حل الاضراب واستئناف العمل دون تحقيق اي مطلب للمزارعين . ولم يزل الوضع كما كان سابقا من استغلال واحتكار لهذه الرخصة التي يذهب [illegible] الى صندوق المطرانية ، [illegible] ابناء القرية الفقراء الكادحين الذين لا يملكون سوى قوة سواعدهم وعرق جبينهم .

مطالب المزارعين الملحة

في هذه الفترة يبدي الفلاحون تململا ملحوظا امام احتكار المطران لهذه الرخصة التي لو وزعت عليهم لحسنت اوضاعهم المعيشية ، رغم استغلال شركة الريجي ، وارتفاع ضمان الرخصة والارض ، وهم بصدد تحرك لمواجهة هذا الوضع الغريب الشاذ ، الذي يجب ان ينتهي بتوزيع رخصة الدخان مع ارضها على الفلاحين كل حسب مقدرته العملية لقاء دفع ضمان الرخصة على حسب السعر المتعارف عليه للمطرانية ، وهذا مطلب اولي .

النشاطات الاجتماعية والثقافية

في القرية مدرسة ابتدائية رسمية منذ اكثر من خمسة عشر سنة وبقيت على معلم واحد لغاية سنة ١٩٦٣ ، عندما عين فيها احد ابناء القرية مدرسا ومسؤولا . وبدأ النشاط وبذل الجهد ، وبمساعدة بعض الشباب الواعين من الجيل الجديد ، فلم يمض سوى بضع سنوات حتى نمت المدرسة وازدهرت واصبحت تضم سبعة مدرسين واكثر من ١٥٠ تلميذا ، وكانت هناك مشكلة البناء [illegible] المسؤول . فكان يضطر الى استئجار غرف متفرقة وغير صحية ، الى ان [illegible] فكرة ايجاد ناد اجتماعي يجمع شباب القرية الذين [illegible] عن العمل [illegible] المجاورة . وكان الهدف الاول تشجيع العلم والنهوض بمدرسة القرية ، وتأمين بناء للمدرسة ، بعد التأكد من ان الدولة [illegible] في القرى النائية [illegible] الانتظار . فصمم الشباب على انشاء النادي وتقدموا بطلب رخصة من وزارة الداخلية وبعد مدة اسبوعين حضر رجال الدرك ، وبلغوا اعضاء النادي ان وزارة الداخلية لا تسمح باعطاء رخصة للنادي ، لان اكثرية الاعضاء ينتمون الى تنظيم حزبي معين ، وذلك بموجب « الخبارية » من احد ابناء القرية المستزلمين لجهاز قمع معروف ، فهو تقدم بهذه الشكوى يتهم بها اعضاء النادي بانهم ينتمون لحزب ممنوع . ولكن لم تهن عزيمة الشباب [illegible] النضال لايجاد بناء مدرسة [illegible] ، وتبرع احدهم بقطعة ارض صالحة ومناسبة لبناء المدرسة . والفت لجنة من الشباب وقاموا بجمع التبرعات من اهالي القرية وظهرت بعض العقبات تعترض طريقهم ، وتم بناء المدرسة المؤلف من خمسة غرف على الطراز الحديث وبدأ التدريس في البناء الجديد منذ سنتين [illegible] لجيل [illegible] من كافة رواسب العائلية والحزبية الضيقة والحزازات المحلية التي اوجدها قديما رجال الاقطاع والاستعماريين التركي والفرنسي .

وفي القرية الان مجموعة من الشباب التقدميين يعملون على اصلاح قريتهم ، ويواكبون الحركات التحررية ، ويساندون العمل [illegible] ، ويناضلون في جمع صفوف الفلاحين والعمال ، لرفع الحيف اللاحق بمصالحهم ، والمساهمة في المعركة الواسعة التي تخوضها الجماهير ضد التخلف .



من كراس الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية

واجب شعبنا في النضال من أجل فلسطين

((وطن حر وشعب سعيد))

القاعدة

جماهير الشعب العراقي تهب لنصرة فلسطين

سياسة الحكومة الخارجية تخدم اغراض الاستعمار البريطاني

الهجوم الرجعي ضد الحزب الشيوعي

١ - موقف الحزب الشيوعي العراقي من قرار تقسيم فلسطين

□ تنشر « الحرية » فيما يلي وثيقة تاريخية على قدر من الاهمية تعبر عن معارضة وادانة الحزب الشيوعي العراقي لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . صدر المقال في لسان حال الحزب — « القاعدة » — العدد ٢ ، السنة السادسة ، كانون الاول ١٩٤٧ بعنوان « واجب شعبنا في النضال من اجل فلسطين » . والوثيقة صدرت مؤخرا في كراس القيادة المركزية المشار اليه في مكان اخر .

■ (نص مقال ((القاعدة)) العدد الثاني السنة السادسة — كانون أول ١٩٤٧) واجب شعبنا في النضال من اجل فلسطين

ان مشروع تقسيم فلسطين اعتداء على الشعب الفلسطيني ، وحرمانه من حق تقرير مصيره بنفسه ، ذلك الحق الذي ضمنه ميثاق هيئة الامم المتحدة والمواثيق الدولية الاخرى ، ووسيلة لتعكير صفو الامن والسلام في فلسطين والشرق الادنى باثارة المنازعات الطائفية لغرض تبرير التدخل الاستعماري في شؤون تلك الدول وتفريق صفوف الحركة الوطنية فيها ، ومحاولة لالهاء الشعوب العربية عن نضالها من اجل حريتها واستقلالها .

ولم يكن تقسيم فلسطين الا ثمرة المجهود الاستعماري البريطاني لمدة ثلاثين سنة باعطاء الصهاينة وعد بلفور المشؤوم وتسهيل الهجرة لخدمة اغراضه الدنيئة وتقوية الصهيونية وتسليحها وجعلها ذات كيان دولي وضرب الحركة الوطنية في فلسطين وحرمان شعبها من حقوقه المدنية .

فلقد عملت السياسة الاستعمارية البريطانية على دفع ربيبتها الصهيونية للوقوف تجاه الجماهير العربية المناضلة كخصم يحاربها في عقر دارها لاغتصاب حقوقها وللابقاء على المصالح البريطانية وتثبيتها في فلسطين والبلاد العربية الاخرى ولتحويل غضب الجماهير الشعبية عن الاستعمار . كل ذلك سهل للاستعمار البريطاني عرض قضية فلسطين على هيئة الامم المتحدة باعتبارها قضية نزاع بين العرب واليهود ووقوفه « كحكم محايد » كما عمل من الناحية الاخرى وبالتآمر مع الاستعمار الاميركي على دفع هيئة الامم المتحدة لاقرار مشروع التقسيم .

وقد ساهمت الحكومات العربية وفي مقدمتها الحكومة العراقية على تسهيل مهمة الاستعمار البريطاني لتنفيذ سياسته العدائية في فلسطين باتباعها سياسة المهادنة وحسن الظن بالمستعمر والسير في ركابه والوقوف ضد الشعوب العربية في نضالها من اجل حرية واستقلال فلسطين بل اكتفت تلك الحكومات باصدار البيانات ورفع الاحتجاجات التضليلية وتعاونت مع لجان الاستعمار واشتركت في مؤتمراته . انها عملت على تثبيت وتقوية نفوذ الاستعمار الانكلو — اميركي في البلاد العربية بتنفيذ مشاريعه الاستعمارية وبجعل خيرات بلادنا نهب الشركات الاحتكارية وبتقوية مراكزه العسكرية . كما انها اخذت على عاتقها وبناء على مقررات مؤتمراتها مكافحة الحركات الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وضرب عناصرها الواعية والتضييق على نشاطها . ولا تزال الحكومة العراقية والحكومات العربية الاخرى تعمل على دعم مركز الاستعمار البريطاني في فلسطين بتبرير موقفه واخفائها سياسته العدائية ومسؤوليته في سلب شعب فلسطين حق تقرير مصيره .

ولا غرو ان يبرر الاستعمار البريطاني في الوقت الحاضر وكأنه لم يقترف جرما تجاه شعب فلسطين فتباكى على تقسيم فلسطين بدموع التماسيح ويعرض « خدماته لنصرتها » وهو يهدف من وراء سياسته الجديدة هذه الاستمرار في البقاء في فلسطين وتقوية نفوذه في البلاد العربية .

ان حزبنا الشيوعي يدعو شعبنا المجاهد (عربا واكرادا) والشعوب العربية الشقيقة أن تناضل ضد تقسيم فلسطين وتحبطه فتتيح لشعب فلسطين امكانية تقرير مصيره بنفسه باجلاء الجيوش البريطانية وتصفية تشكيلات الانتداب وتاليف حكومة ديمقراطية مستقلة تضمن حقوقا متساوية لجميع المواطنين دون تفريق .

اننا ندعو للنضال المتواصل في سبيل احباط المناورات والمشاريع الاستعمارية التي يراد تنفيذها الان تحت ستار « الدفاع عن فلسطين » بأن تناضل الشعوب العربية كافة ضد التدخل الاجنبي في بلادنا وفي اجلاء القوات الاجنبية عن اراضيها وفي سبيل حكومات ديمقراطية تقف الى جانب شعوبها في النضال من اجل حريتها واستقلالها من اجل تحرير فلسطين ونصرة شعبها .

ان حكومات رجعية موالية للاستعمار كحكومة صالح جبر لا يمكنها وليس في هدفها تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية مادامت تحرم شعبنا من المساهمة في اسداء المساعدة لاشقائنا في فلسطين وبموالاتها للاستعمار وبحرماننا من حرياتنا الديمقراطية وبافقار شعبنا وتجويعه وحرمانه من ابسط ضرورات المعيشة .

اننا ندعوكم للنضال في سبيل اسقاط وزارة صالح جبر وفي سبيل مجيء حكومة ديمقراطية تقف الى جانب شعبنا في النضال ضد تقسيم فلسطين ولمساعدة الشعب الفلسطيني في اقامة حكومته الديمقراطية المستقلة وفي استتباب الامن والسلام في ربوع الشرق الاوسط .

لتحيا فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة .

ليسقط تقسيم فلسطين .

٢ - ملاحظات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) حول مواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من البعث الحاكم في العراق

□ كان الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) قد اصدر بيانا يتبرأ فيه من كراس صادر في اوروبا بعنوان « حول اتفاق الجبهة الشعبية الديمقراطية مع بعث الفاشية والعمالة في العراق! » ، واعتبره منتحلا ، لا يمثل وجهة نظره . فيما يلي ننشر ملاحظات نقدية للقيادة المركزية حول زيارة ج . ش . د . للعراق صدرت مؤخرا في كراس بعنوان « الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية » .

ان نقدنا لمواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية ينطلق من حقيقة اساسية لا بد من التأكيد عليها مقدما . ذلك أن الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) قد قيم الجبهة الشعبية الديمقراطية كفصيلة متقدمة من فصائل المقاومة الفلسطينية وأعلن هذا التقييم الايجابي منذ انبثاق الجبهة في شباط ١٩٦٩ . ان الحزب كان ينزف من جراحه البليغة اثر الهجوم البعثي الفاشي على كوادر الحزب القيادية ونتيجة المذابح التي تعرض اليها اعضاء وكوادر الحزب في شباط ١٩٦٩ . فقد كان الشيوعيون العراقيون ينظرون باقصى تقدير للمكانة الخاصة التي تحتلها الحركة الوطنية التحررية الفلسطينية في مجمل حركة التحرر الوطني العربي .

وقد ظل حزبنا ينظر الى الجبهة الشعبية الديمقراطية بهذه النظرة الايجابية يحدوه الامل ان تتقدم هذه الفصيلة الوطنية التقدمية على الطريق الثوري وان تطور عملها الوطني وان تلتصق بالجماهير الفلسطينية وتقوي من روابطها الكفاحية بالفصائل الثورية على امتداد المنطقة العربية ولتتكون من خلال هذه

الروابط نواة تحالف ثوري وطني عربي واسع. فاعلن حزبنا في عدد من المناسبات تقديره المتميز للجبهة الشعبية الديمقراطية ووجه اعضاءه للانخراط في صفوفها للنضال ضد العدو المشترك — الامبريالية — والصهيونية — والرجعية العميلة .

ومن هذا المنطلق يرى الحزب الشيوعي العراقي من واجبه ابداء الرأي في بعض مواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية التي لا تمس صميم الوضع في العراق فحسب بل وتلقي الظل أيضا على المبررات الاساسية التي قامت من اجلها الجبهة . وفي هذا النقد لا يهدف حزبنا المساهمة في الحملات المشبوهة الظالمة ضد العمل الفدائي وخاصة تلك الفصائل منه التي اعلنت تبنيها لبرامج وطنية جذرية وانما يطمح الى المساهمة الرفاقية في معالجة المواقف الخاطئة التي انزلقت اليها الجبهة الشعبية الديمقراطية خاصة في الموقف من الحكم البعثي الفاشي العميل القائم في العراق .

فمن المعلوم أن وفدا رسميا يمثل الجبهة الشعبية الديمقراطية برئاسة الامين العام لمكتبها السياسي قد زار العراق بدعوة من القيادة القومية لحزب البعث الفاشي العميل.

وقد أجرى الوفد مباحثات رسمية مع أركان حزب البعث الضالعين في الخيانة والاجرام وصفها البيان المشترك فيما بعد بانها جرت في « جو من الصراحة والموضوعية والوضوح ». ثم ضمن البيان المشترك المذكور اتفاق الطرفين « على متابعة النضال من اجل ترجمة هذه المضوعات الى قضايا عملية وعلى تهيئة الظروف لبناء الجبهة الصدامية المطلوبة لدحر الامبريالية والصهيونية والرجعية على امتداد الارض العربية » .

وقد تلى هذا البيان المشترك متاجرة « احمد حسن البكر » رئيس جلادي البعث بأن حزبه « الثوري » قد التقى بالجبهة الشعبية الديمقراطية واتفقا على العمل من اجل توحيد القوى « الوطنية » في الساحة العربية . كما قامت أجهزة البعث الدعائية بتوزيع البيان المشترك على أوسع نطاق محاولة الاستفادة الى أقصى الحدود من « صك الغفران » الذي حصلت عليه حكومة البعث المفارقة في الدماء من فصيلة من فصائل المقاومة الفلسطينية كانت قبل ايام قد اعلنت عن « انكشاف موقف العراق الرسمي بعد الحملة الديماغوجية القومية والثورية اللفظية »(١) .

لقد اقترفت الجبهة الشعبية الديمقراطية بهذا العمل خطأ كبيرا ، نامل صادقين أن تتداركه قبل ان تنخرط في مزالق العلاقات بالانظمة المشبوهة والعميلة للاستعمار الجديد .

ولقد كانت الجبهة دائما تؤكد على عجز البرجوازية الصغيرة عن « نسف كافة الجسور مع الاستعمار الجديد »(٢) . انخطوتها الاخيرة بالدعوة الى الدخول في « جبهة صدامية » مع البعث الحاكم في العراق الذي ضلع في عمالته للاستعمار الجديد . انما تاتي بتناقض صارخ مع دعواتها السابقة وتلقي الشك المشروع بجدية تبني الجبهة للاتجاهات التي تنادي بها .

ولسنا هنا بصدد البرهان على عمالة البعث الحاكم في العراق لاحتكارات النفط الاستعمارية ذلك ان عمالة الحكم القائم قد سجلت بدماء الالوف من الضحايا التي اغتالتها العصابة الحاكمة منذ صعودها الى الحكم « بالقطار الاميركي » في عام ١٩٦٣ . ان سجل الزمرة البعثية الحاكمة في العراق يكفي ليلطخ بالوحل كل من يحاول تبرئة صفحة هذا الحكم الدموي الضالع في الخيانة .

ومن هنا قلق جميع الشيوعيين التقدميين العراقيين أن لا تنجر الجبهة الشعبية الديمقراطية الى مواقف لا تقدر عواقبها السياسية .

وقد يبدو أن زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية حادثا منفردا شاذا لا ينسجم ومسيرة هذه المنظمة الوطنية وهذا ما نامل مخلصين أن يكون . غير أن تبريرات الناطق بلسان الجبهة تلقي بعض الضوء على خطورة المنحدر الذي سمحت الجبهة لنفسها الوقوع فيه . فهو يقول في رده على تعليق مجلة « الحرية » على الزيارة :

« ان هذا كله لا يدفع الجبهة الديمقراطية الى الاخذ بموقف دوغمائي من الانظمة العربية التي تعلن عن مواقف العداء من الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، وبالتالي النظرة الى هذه الانظمة بمنظار اسود وابيض فقط ، فبين الابيض والاسود لون رمادي على حد تعبير لينين » (٢) .

وهنا المعنى واضح رغم الاشارات الضمنية، فالجبهة تطرح بان النظام العراقي الذي زاره الوفد واعلن معه البيان المشترك ليس بالاسود تماما بل هو رمادي اللون حسب تعبير لينين ؟ وهكذا نرى الجبهة تنجر الى موقف أسوأ من موقفها بقبول الزيارة أصلا .

فهي في محاولاتها تبرير خطأها الاول تسقط في اخطاء اكبر من الاولى . فمحاولات تبييض صفحة الحكم العراقي البعثي الغارق في الاثام حتى اذنيه لتبرير عقد اتفاق بين هذا الحكم والجبهة ، انما هو خطأ أكبر بكثير من مجرد القول أن الجبهة وجدت نفسها مضطرة للوقوع في المازق .

ثم أن حشر اسم لينين في كل هذه القضية ليس من شانه ان يجلب الاحترام للماركسية — اللينينية التي تنادي بها الجبهة الشعبية الديمقراطية . فاللينينية لم تكن أبدا وسيلة لتبرير مواقف خاطئة .

ثم يقول الرد :

« وفي العلاقة مع الانظمة العربية التي تعلن عن عدائها للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، علينا أن ناخذ بقانون البحث عن نقاط الالتقاء والتضامن معا حولها ... »

والقضية هنا اذن محاولة تبرير نهج والكلام عن قانون البحث عن « نقاط الالتقاء » مع الانظمة التي تريد الجبهة الالتقاء معها ومن ضمنها الحكم العراقي العميل .

وهذا القول ينفي قول الرد بان الزيارة كانت حادثا عابرا . والقول بوجود « قانون للبحث عن نقاط الالتقاء » مع الانظمة الرجعية تاخذ به الجبهة يناقض ما ذهب اليه الرد حيث جاء فيه :

« أن زيارة اي وفد يمثل احد فصائل المقاومة لاي قطر عربي .. لا يعني بالضرورة انتقال هذا الفصيل او ذاك الى سياسة متعاكسة مع سياسته الاساسية » .

وهكذا نرى أن الجبهة بخطاها في اللقاء مع حكم مشبوه معاد للشعب قد أوقعت نفسها في سلسلة من التناقضات مع مسيرتها السابقة ، ومع الاهداف التي اختطتها لنفسها .

ولقد فات على الجبهة أنها بالاخذ « بقانون البحث عن نقاط الالتقاء » بالانظمة المشبوهة انما تناقض قانونا اخر كانت تدعو للاخذ به — « قانون — العلاقة الجدلية اليومية بين الاوضاع العربية والقضية الفلسطينية وعلى حركة المقاومة الفلسطينية أن تحاكم الاوضاع

— البقية على الصفحة — ١٥ —

١ — « حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية » من منشورات المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية — ص ٦٢ .

٢ — حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية — ص ٥٩ .



العالم

إقتراحات الحكومة الثورية المؤقتة الفيتنامية

الحكومة الأميركية أمام الهزيمة الديبلوماسية

في الاول من تموز ، قدم وفد الحكومة الثورية المؤقتة الى مفاوضات باريس ، عددا من الاقتراحات الهامة التي لم تلبث ان اثارت صدى عميقا في الولايات المتحدة الاميركية . مما فرض على الحكم الاميركي أن يتردد قبل اعلان رفضه ، ووضعه في موقف حرج ، زاد من احراجه نشر الوثائق عن الحرب الاميركية في الفيتنام .

ماذا تتضمن الاقتراحات الفيتنامية ؟

١ — على الحكومة الاميركية ان تضع حدا لعدوانها ولسياسة « الفتنمة » ، كما عليها أن تجلي كل جيوشها وان تسحب عتادها وتدمر قواعدها ، وذلك دون قيد او شرط . وعندما يحدد الطرف الاميركي موعدا لانسحابه يتم الاتفاق على توفير شروط السلامة لانسحاب القوات الاميركية ، والقوات الحليفة الاخرى. كما يتم الاتفاق على اطلاق سراح كل العسكريين، لاي طرف انتموا ، واطلاق سراح المدنيين الذين اعتقلوا خلال الحرب (بمن فيهم الطيارين الذين اعتقلوا في فيتنام الشمالية) . وتبدأ العمليتان — الانسحاب واطلاق الاسرى — وتنتهيان في موعد واحد . يتفق على وقف اطلاق النار ، عند اعلان موعد الانسحاب .

٢ — على الحكومة الاميركية أن تحترم فعلا حق سكان فيتنام الجنوبية في تقرير مصيرهم ، وان تضع حدا لتدخلها في شؤون الجنوب الداخلية ، وان تكف عن دعم الفريق العدواني في الحكم الذي يمثله ثيو ، وعن استعمال الخداع والتزوير في الانتخابات . بوسائل وطرق مختلفة ، تشكل القوى السياسية والاجتماعية والدينية العاملة من اجل السلم والوفاق الوطني ، ادارة جديدة تعمل من اجل السلم ، والاستقلال والحياد . ما أن تتشكل هذه الادارة حتى تشرع الحكومة الثورية المؤقتة بمفاوضات معها من اجل تشكيل حكومة تعمل خلال المرحلة السابقة لاجراء انتخابات عامة تنظم في الجنوب . ومن أجل اتخاذ الاجراءات الايلة الى منع أعمال الارهاب والانتقام ضد الاشخاص الذين تعاونوا مع هذا الطرف أو ذاك ، واعداد ظروف تسمح باجراء انتخابات حرة وديمقراطية .

٣ — يتفق الطرفان الفيتناميان على حل مسالة القوى العسكرية الجنوبية .

٤ — يعاد توحيد فيتنام ، بالوسائل السلمية، خطوة خطوة . بانتظار التوحيد ، تقيم المنطقتان الفيتناميتان علاقات تؤمن حرية الانتقال ، واختيار مكان السكن ، وتحدد العلاقات الاقتصادية والثقافية . وفقا لاتفاقات جنيف ١٩٥٤ ، يستنكف الجنوب والشمال، خلال فترة الانقسام ، عن عقد اي تحالفات عسكرية مع بلدان اجنبية .

٥ — تقيم فيتنام المستقلة علاقات مع كل البلدان ، بما فيها الولايات المتحدة ،وتساهم في كل مشاريع التنمية الاقليمية .

٦ — الولايات المتحدة مسؤولة عن اضرار الحرب في منطقتي فيتنام .

٧ — يتم الاتفاق على الضمانات الدولية التي ينبغي ان تعطى للاقتراحات .

تعديلان اساسيان

تضمنت الاقتراحات تعديلين على الاقتراحات السابقة التي عرضت قبل مفاوضات باريس، وخلالها . التعديل الاول يتناول موضوع اسرى الحرب ، فقد كانت الحكومة الثورية المؤقتة ، وجبهة التحرير الفيتنامية قبلها ، ترفض النقاش في موضوع اسرى الحرب الاميركيين ، فهي تعتبرهم مجرمي حرب تسري عليهم القوانين التي اسنتها « المجتمع الدولي» لهذه الحالات . وهذا يعني تعريضهم ،بالطبع، للموت . وقد استغلت الدعاية الاميركية طويلا هذا الموقف. وجعل نيكسون منه مفتاحا اساسيا من مفاتيح السلام ، واستغل الى ابعد الحدود حساسية الاميركيين تجاه ما يلقاه جنودهم ان في الحرب ، او في الاسر . وقد غامرت ادارة نيكسون ، منذ أشهر ، وبعد اكثر من سنتين من اعلان وقف الغارات على فيتنام الشمالية ، بغارة خاطفة ، « اسرائيلية » التخطيط والتنفيذ ، على معسكر داخل فيتنام الشمالية ، كان يظن العسكريون الاميركيون انه معسكر اسرى من الطيارين . لكن الغارة فشلت : فقد كان الفيتناميون على علم بالمشاريع الاميركية ، فأخلوا المعسكر قبل الغارة بأسابيع . لقد أدى هذا التعديل الى ازاحة حاجز من الحواجز التي ترفعها الحكومة الاميركية باصرار ، في سبيل الوصول الى احلال السلام في فيتنام .

أما التعديل الثاني فيتناول شكل الحكومة الانتقالية . كانت الاقتراحات السابقة تقدم شكل الحكومة الائتلافية بين جبهة التحرير الوطنية في فيتنام ، والقوى « السلمية » والمحايدة في سايغون ، مما يفترض تخلي الاميركيين عن دعم المثلث ثيو — كي — كيم، الحاكم في سايغون بمساندة الاميركيين وحدهم. لم تعد الحكومة الائتلافية شرطا ، كما يتضح من النقطة الثانية . فالحكومة الثورية المؤقتة تقبل بأن تشكل ادارة تعمل على أساس الحياد والسلم ، دون أن تتمثل فيها الجبهة ، ثم يصار الى مفاوضة بين هذه الادارة والجبهة . يرد هذا التعديل الحجة الاميركية التي تعتبر مشاركة الجبهة في الحكم « تجاوزا » للديمقراطية !

أما التعديل الثالث ، وهو اقل أهمية ، فيتناول موعد جلاء الجيوش الاميركية والحليفة، الكامل . بينما كانت الاقتراحات السابقة تشدد على موعد محدد ، ترك امر الموعد ، هذه المرة ، الى الحكومة الاميركية نفسها . وربط انهاء الجلاء ، بانهاء اطلاق سراح الاسرى .

ظروف التعديل

كانت مقترحات الثورة الفيتنامية وثيقة الصلة « على الدوام » بالظرف السياسي الذي تقدم فيه : علاقات القوى داخل فيتنام، والهند الصينية ، ووضع الحكومة الاميركية في الداخل وعلى المسرح الدولي . هذه المرة أيضا ، لم تشذ الثورة الفيتنامية على قاعدتها . فتجاه اصرار نيكسون وادارته على قضية الاسرى ، واستخدامه المبالغ لهذه الورقة « العاطفية » ، في جو تستعيد فيه معارضة الحرب في الداخل حدتها واتساعها (تظاهرات واشنطن ، تظاهرة البيت

— البقية على الصفحة — ١٥ —

تتمة بداية التفكك في النظام البورقيبي

١٩٦٨ ، وقبل ذلك ، اقام صلات وثيقة مع ضباط الجيش الكبار . وهو اليوم ، من موقعه في وزارة الداخلية ، يمسك بيدين قويتين بزمام الامور عن طريق صلاته باجهزة الشرطة وقوى الامن وكافة الاجهزة التي بتنا نعرف نماذج عنها في الانظمة التي لا تستطيع الاستمرار في استغلال شعوبها بدون اللجوء اليها . ومؤيده حسيب بن عمار هو الان وزير الدفاع الحالي . والمستيري يعتبر رجل الولايات المتحدة الاول في تونس وهو الذي لا يفتأ يتحدث عن « الصديق الامريكي » وعن اهمية القروض التي يقدمها للبلد (٧) .

بالاضافة الى هذين الاتجاهين الرئيسيين يضم التحالف الحاكم اشخاصا يدعمون الباهي الادغم الذي كان يمني النفس لفترة خلت بخلافة بورقيبة . خاصة بعد تسلمه هذا الاخير رئاسة الوزارة بعد اقصاء بن صالح . وهو الذي قام بحل التعاونيات واعاد الملكية الفردية الى سابق عهدها . ويعتمد الباهي الادغم على كونه من رفاق بورقيبة الاوائل وهو الذي بنى كادرات الحزب الدستوري ويحظى من جراء ذلك بتأييد بعض القيادات القديمة في الحزب .

لذا فهو يعيش على امجاد غابرة من نضالات ما قبل الاستقلال (٨) . الا أن الرجل لا يملك انصارا أقوياء عدا افراد من الضباط القدامى الذين لا وزن فعليا لهم وبتأييد أميركي غير حاسم ، وعربي عام لا شان له في الاوضاع الداخلية . لذا فان ضمانته الهامة كانت قربه من بورقيبة نفسه . لذلك يسهل على خصومه الاستفراد به بعد ابتعاد بورقيبة عن المسرح السياسي مستغلين اخطاء ليس اسهل من نبشها في ماض حافل . وقد حملت الصحف منذ اسبوع انباء عن احد مجرمي النظام البورقيبي (مجرم فعلا لا بالمعنى المجازي) هو بشير زرق العيون الذي اثار في أحد اجتماعات اللجنة العليا للحزب مثالب الادغم والصقت به بشكل خاص تهمة « الضعف عن مجابهة سياسة بن صالح القمعية والاضطهادية » ! وكانت النتيجة ان جرد حلبة الصراع واحد من الطامحين الى الوصول .

كذلك لا ينبغي التهادن باتجاه بن صالح نفسه ، وهو اتجاه قائم رغم وجود صاحبه في السجن . بل ان الشاذلي القليبي — وهو الذي خلف أبو الاعراس في وزارة الانباء — يعتبر من المحسوبين على بن صالح (٩) . ولا شك في أن احلال القليبي محل أبو الاعراس هو اشارة الى تقرب أحد الاتجاهين الرئيسيين ، اللذين اشرنا اليهما ، من رجالات بن صالح لكسبهم في المعركة ضد الاتجاه الاخر . اذا كان المستيري ، مثلا ،يدعو الى تمثيل جميع التيارات في المؤتمر المزمع عقده ، بما في ذلك تيار بن صالح فان الهادي نويره يزيد — لكسب رجالات هذا التيار — بادخال واحد منهم في وزارته !

هكذا ينصرف حكام تونس اليوم ، بعد أن تلاعبوا طوال خمسة عشر عاما بمصير خمسة ملايين تونسي ، الى التلاعب ، بالاضافة الى ذلك ، بمصير بعضهم البعض ، وتكتمل فصول المأساة الكاريكاتورية التي بداها البورقيبيون بتقديم أحمد بن صالح كبش فداء لجرائمهم وللكوارث التي الحقوها بشعب تونس خلال سنوات ، وها هم اليوم ، بعد أن برزت تناقضاتهم فيما بينهم ، يتسابقون على كسب ود ضحية الامس ليدعم كل منهم موقفه في وجه اعداء اليوم ، حلفاء الامس .

في تشرين المقبل سوف يعقد الحزب الدستوري مؤتمره العتيد . لكن فترة الاشهر القادمة التي تفصل المتنافسين عن المؤتمر ،سوف تكون على الارجح الفترة التي ترجح ميزان القوى بحيث يأتي المؤتمر تكريسا لنفوذ قد هيئت أسبابه من قبل . الا اذا وجد المستيري وسيلة تقرب الجيش من العاصمة بعد أن أبعده بورقيبة عنها مسافة ٦٠٠ كلم .

٧ — بلغت قيمة القروض التي قدمها الراسمال الغربي (لا سيما الاميركي) لتمويل مخطط العشر سنوات التونسي بلغت حتى عام ١٩٧١ حوالي ١٢٣٠ مليون دولار . ولمعرفة مدى ارتباط الاستثمارات الاقتصادية في تونس بالقروض الخارجية يكفي أن نذكر أن من أصل ٧١ مليون دولار الموظفة في الاستثمار الاقتصادي الداخلي عام ١٩٧٠ هناك ٥٧ مليون قروض امريكية . ولم تؤد هذه القروض الى فوائد تذكر ، بل انها على العكس خضعت للقاعدة : فاقمت الوضع الاقتصادي عن طريق الفوائد التي تراكمت والاقساط التي ينبغي دفعها سنويا . اذ ارتفعت أقساط الديون المدفوعة للخارج وفوائدها من ١٥٨٫٨ مليون دينار تونسي عام ١٩٦٥ الى ٣٠٠ مليون دينار عام ١٩٦٨ . بينما انخفض دخل الفرد خلال الخطة الثلاثية بنسبة ١٫٩٪ وانخفضت عائدات الزراعة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ من ٨٥٫٢ مليون دينار الى ٨٢٫٩ مليون .

٨ — يناهز الباهي الادغم الستين من العمر . رافق بورقيبة في « جهاده » في الثلاثينات . اعتقل عام ١٩٣٨ ثم عام ١٩٣٩ وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما بتهمة التآمر على سلامة الدولة . اعفي عنه عام ١٩٤٤ وعمد منذ ذلك الوقت الى بناء كادرات الحزب . وتنقل بعدها في عواصم عربية عدة يدعو الى تأييد القضية التونسية فكان له علاقات في الدول العربية ما زال يستغلها حتى اليوم في تصفية القضية الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية .

٩ — كما أن اشخاصا مثل بورقيبة الابن ومنذر بن عمار يعتبرون من نفس الاتجاه .

تتمة اقتراحات الحكومة الثورية المؤقتة الفيتنامية

الابيض ...) ، حرمته الاقتراحات الفيتنامية من ورقته التي ضخمها واعطاها ثقلا مبالغا. هذا بينما يتكشف للاميركيين كذب ادعاء حكومتهم في الدفاع عن الحكم « الحر » في سايغون ، من خلال الوثائق السرية التي يتوالى نشرها. أما في الداخل ، فاوضاع الثورة ممتازة : المعارضة تزداد حدة ضد ثيو الذي يقف وحيدا ، مع ادارته ، في وجه مد معاد اضطر كي ، نائبه ، لان يجاريه بعد أن اجتاح صفوفا كاملة من المجلس النيابي الحالي . محاولة « احلال السلام الداخلي » عن طريق عزل القرى عن الثوار ، فشلت . الجيش الجنوبي ، بعد معركة اللاوس ، تلقى ضربة فتتت افضل وحداته واصلبها . في وضع داخلي تتراجع فيه القواعد السياسية الداخلية للتدخل الاميركي ، وللحكم العميل ، تسحب حكومة الثورة شرط الحكم الائتلافي : فهي واثقة من قوى السلم والحياد كفيلة ، بدعم من الجبهة ، ان تصون المرحلة الانتقالية من المناورات الاميركية .

ازاء هذا الوضع تحاول ادارة نيكسون ان تراوغ . فالاستخبارات المركزية تنصح بموقف حازم . والسفير بروس ، المندوب الاميركي الى المفاوضات ، يطالب بحق « المفاوضة » . لكنها المناوشات الاخيرة قبل الهزيمة الديبلوماسية النهائية . هذه الهزيمة التي هي مدخل الى انتصار اروع مقاومة عرفها البشر خلال ربع القرن الاخير .

تتمة جنرالات ضد جنرالات

● في القصر كانت المفاوضات :

تحدث الملك عن مفاوضاته مع الانقلابيين فقال :

عندما بدأ اطلاق النيران تقدم نحوي مدبوح وهزني وهو يقول لي : اتبعني وسأنقذ حياتك . فأجبته : لن اتبعك وسأبقى هناك (لكان معتقلا في زاوية من زوايا القصر مع وزرائه ومن ضمنهم الجنرال اوفقير) . وعندئذ قال لي : لقد تعرفت على اعبابو — وهو الكولونيل قائد الكلية الحربية المتمردة — واعرف انه هو زعيم المتمردين وسأذهب للتفاوض معه .. فهل تعفو عنه اذا احضرته لجلالتك ؟. وقلت لمدبوح أن يذهب وسوف نرى فيما بعد ولكنني لن اتفاوض بأي حال من الاحوال .

● وفي الاذاعة : اعلنت الجمهورية

كانت اذاعة الرباط التي سيطر عليها الفريق الاخر تعلن مقتل الملك وتعلن أن الجيش والشعب اخذ السلطة وان النظام الملكي قد سقط ، ووصف الشباب جيشهم بانه جيش الشعب وبانه جيش ثوري . وخرجت مظاهرات في شوارع الرباط فرحة باعلان الجمهورية ، سمعت الاذاعة واعتبرت أن ما قالته هو الذي حدد هوية الانقلاب .. مظاهرات قادها الطلاب كانت تهتف : جاءت الاشتراكية ، فليسقط الملك .. مات الملك ، وأعلنت الجمهورية ، فليعلن الطلاب الثوريون « جمهوريتهم الخاصة » الاشتراكية التي ناضلوا من اجلها .

في هذا الوقت ، وخلال الساعات القليلة كانت الامور تتحدد ، وكانت التناقضات داخل الانقلاب تفرز ظاهرتين منفصلتين :

المجنرالات الملكيون يفاوضون الملك الذي لا يقبل التفاوض ، والشباب يعلنون الجمهورية تستجيب لهم الجماهير والطلاب المتظاهرون في شوارع الرباط .

أصبح الانقلاب في خطر .. خطر الانزلاق نحو الجمهورية ونحو الحركة الشعبية .

الجنرالات صدموا بعدم قبول الملك للتفاوض، وهم لا يريدون قتله ، فما هو مصيره وكيف يتصرفون ؟ ثم سمعوا أخبار اذاعتهم وهي تعلن الجمهورية.. وخافوا على انقلابهم .. وراوح الجميع مكانهم . وكانت هذه المراوحة مقتل الانقلاب. واستغل الملك الفرصة فقد تحول الموقف لصالحه ، وعاد « أمير المؤمنين » لممارسة دروه بعد أن كان معتقلا رافعا يديه ، وطلب من ساجنه أن يقبل يده فانحنى الضابط وقد استيقظت كل التقاليد الملكية في عروقه ، ليقبل يد الملك وليهتف « عاش الملك » ، وهتف معه الجنود المحيطين بقافلة الملك : « عاش الملك» .. وسقط الانقلاب تحت وطأة تناقضاته وحدوده .

★ ★ ★

ولكن شيئا واحدا بقي من محاولة الانقلاب :

دفع النظام ثمنا باهظا من حسابه، من اداة قمعه الاولى فقد قتل معظم جنرالاته الذين كانوا اكثر الضباط ولاء للعرش . وسقطت هالة الملك الاسطورية .

واذا كانت موجة القمع وسيطرة الجنرال اوفقير هي النتيجة المتوقعة من نيول محاولة الانقلاب ، فان الجيش الملكي قد اصيب في الصميم ، وسيجد الملك انه اسير تناقضات تنخر نظامه باستمرار .

تتمة ملاحظات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)

العربية حسب مواقفها الملموسة من القضية الوطنية الفلسطينية » (٤) .

وهل تجهل الجبهة الشعبية الديمقراطية حقيقة « المواقف الملموسة » لحكم البعث في العراق من القضية الفلسطينية وهي التي اعلنت عن « انكشاف موقف العراق الرسمي بعد الحملة الديماغوجية القومية والثورية اللفظية » وهل يبقى لاحد شك في حقيقة موقف حكم البعث في العراق من القضية الفلسطينية بعد حوادث ايلول وبعد سحب القطعات العسكرية العراقية من الاردن ؟

والخطأ الكبير الثاني الذي وقعت فيه الجبهة بقبول اللقاء مع حكم البعث المشبوه يمس صميم وجود الجبهة . ذلك أن المبرر الاساسي لقيام الجبهة الشعبية الديمقراطية هو طرحها لخط يساري متمايز عن بقية المنظمات الفدائية — خط يجب أن ليقى تعبيره ليس فقط بالشعارات العامة والتحليلات السياسية بل وكذلك من خلال مواقف ملموسة من الاوضاع العربية القائمة . ولذلك كانت تؤكد الجبهة على خطا فصائل المقاومة في مدها الجسور الى الانظمة الرجعية ومنحها (صكوك الغفران) لتمارس اضطهاد الجماهير في اقطارها . فاذا سمحت الجبهة الشعبية الديمقراطية لنفسها بممارسة نفس مواقف المنظمات الفدائية الاخرى التي طالما وجهت اليها الانتقادات الشديدة ، فما الذي يبقى مميزا للجبهة الشعبية الديمقراطية عن غيرها من المنظمات الفدائية — هذه مسالة تحتل في الاهمية اكثر بكثير من اي مساعدات او تسهيلات مادية قد تتلقاها الجبهة من حكم تقطر ايديه دما ونفطا .

ان حرصنا على بقاء الجبهة الشعبية تحتل مكانة متميزة عن سائر المنظمات الفدائية يدفعنا ويلح علينا أن نطالب الجبهة الشعبية الديمقراطية أن تتدارس مواضع اقدامها وان تعيد النظر في خطوتها غير الموفقة باللقاء مع حكم العمالة والدماء في العراق .

٤ — حول ازمة حركة المقاومة الفلسطينية — ص ٤٦ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية

برقية إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيسه

الرفاق اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني — بكين .

تحية رفاقية حارة

ننتهز المناسبة الخمسينية لتاسيس حزبكم العظيم ، لنتوجه اليكم باحر التهاني والتمنيات الرفاقية من شعبنا المناضل الذي يجابه بصمود باسل ابشع اشكال الاضطهاد القومي من قبل الاحتلال الاستيطاني الصهيوني وانكى حملات القمع والابادة والتعصب الاقليمي من قبل نظام الخيانة الوطنية في عمان .

ان شعبنا وهو يخوض معركته المزدوجة يتطلع باعجاب شديد الى المنجزات الرائعة التي حققها الحزب الشيوعي والشعب الصيني البطل بزعامة القائد العظيم الرفيق ماوتسي تونغ ، تلك الانتصارات التي تلهم شعبنا وترسم له طريق النصر في حربه الشعبية الطويلة النفس ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وتمده بالعزيمة والقوة والاصرار على احراز النصر .

ان شعبنا يشعر ببالغ الاعتزاز والتقدير للمساعدة الاممية المخلصة التي تقدمه اليه جمهورية الصين الشعبية في نضاله ضد اعدائه الطغاة .

الى الامام ، ايها الرفاق ، على طريق بناء العالم الجديد ، طريق تضامن الشعوب المناضلة من اجل الحرية والاشتراكية .

عاش الحزب الشيوعي الصيني الجبار .

عاشت الثورة الفلسطينية المظفرة .

اللجنة المركزية
للجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين



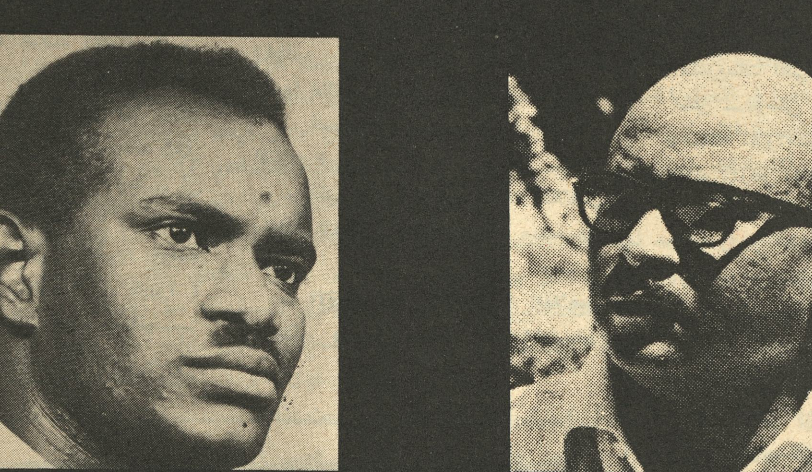
الحرية
اسبوعية سياسية عربية

AL-HOURRIAH - No 577 - 26/7/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٦/٧/١٩٧١ - العدد ٥٧٧ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

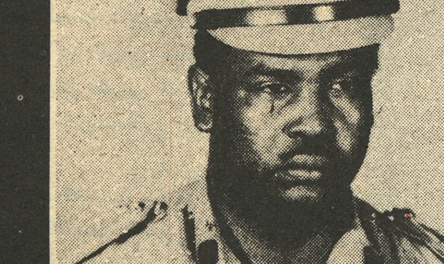
الصين في العلاقات الدولية

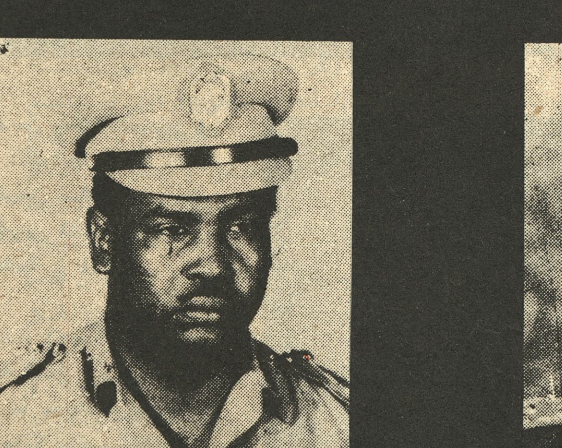


الآفاق الديمقراطية الثورية للانقلاب الأول والتحرك السريع للثورة المضادة



هاشم العطا — عبدالخالق محجوب





فاروق عثمان حمدالله — بابكر النور عثمان

■ تقرير عبدالخالق محجوب إلى المؤتمر التداولي للحزب الشيوعي السوداني (١٩٧٠):

الموقف من «الانقلابات العسكرية»



كلمة

معركة الحريّات الديمقراطية تتطلب التوجه إلى القوى الاجتماعية التي كشفت تخلف العلاقات السياسيّة السائدة

منذ الفترة التي سبقت معركة رئاسة الجمهورية ، ومسالة الحريات الديمقراطية مطروحة على كافة الاطراف السياسية .

● كانت المقاومة الفلسطينية قد اصطدمت بالقوى التي لعبت ، خلال سنوات طويلة ، الدور الاساسي في قمع هذه الحريات . في مجدل سلم ، في القطاع الاوسط ، في العرقوب ، ناضلت المقاومة من أجل اثبات حقها في الانطلاق من الارض اللبنانية . وتضامنت كل القوى الوطنية في لبنان مع المقاومة ، وعانت من قمع السلطة ما عانته : الملاحقات، السجن وحتى القتل .

● جرت معركة الرئاسة بين فريقين متخاصمين منذ زمن طويل : فريق نهجي ، يعتمد الى حد بعيد على أجهزة قمعية راسخة القدم في السلطة ، وفريق ذي محور حلفي — وسطي ، انضم اليه جنبلاط في المرحلة الاخيرة من المعركة . وكان من الطبيعي أن يرفع الفريق الحلفي — الوسطي شعار الحريات الديمقراطية في وجه الطرف الذي فرض طوال سنوات حكمه المناطق العسكرية ، ورخص السلاح ، واخضاع قوى الامن للجيش .وهي كلها اجراءات عانى منها الفريق الاول في قواعده النيابية ونفوذه السياسي .

● بعد سنوات من الكبت والرقابة المباشرة ، تحررت الحركة المطلبية من أحد العوائق التي منعتها سنوات طويلة من المبادرة . فأدى هذا التحرر النسبي الى مواجهة بعض القضايا الاساسية التيتتعلق بمعيشة الطبقة العاملة والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة: الضمان الصحي ، الاجور ، سعر الدواء ، الايجارات ، سوق العمل .. فامكن أن تقف القيادات النقابية موقفها قبل ١ شباط ، وأن تبدأ الحملة التي توقفت مع التراجع عن اضراب ٢٥ أيار ..

لم تؤد هذه العناصر ، رغم صحتها ، الى توطيد الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية .

● اذا كانت الدولة قد تخلت عن الصدام المباشر مع المقاومة ، وذلك خوفا من تعريض التوازن الداخلي وبعض العلاقات العربية الى هزة قاسية . فهي قد تخلت أيضا عن مسؤوليتها في حماية الارض اللبنانية . فالعدو الاسرائيلي يرتع في القرى القريبة من الحدود بلا وازع : يدخل وينسف ويقتل ويستجوب ويعبد طرقا ، فلا يزعج . ولما كانت عمليات المقاومة نفسها لا تؤدي الى ردود فعل واسعة وحادة ، فقد اكتفت السلطة بالمضايقات الجزئية ، التي آخرها مقتل الفدائيين الثلاثة في مطلع الاسبوع الفائت . وهي لم تهادن الحركة الوطنية المساندة للمقاومة : فعدا استنكارها للتظاهرة التي استقبلت روكفلر ، عبأت كل جهودها لكي تمنع تظاهرة الاستنكار في وجه زيارة روجرز . ولم يتورع رئيس الجمهورية نفسه عن الهجوم على المتظاهرين متهما اياهم بالخيانة والعمالة — ولعل هذا التدخل أشد انتقاصا للديمقراطية من اتهام الاذاعة للحزب « الشيوعي » بالهدم — . اذا كانت السلطة لا تلجأ الى قمع التظاهر ، كما فعلت في ٢٣ نيسان ، فلانها لا تستطيع أن تدفع ثمن أزمة سياسية حادة كتلك التي أعقبت ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، ولانها لا تجد نفسها في موقع التهديد الذي كانت فيه منذ أكثر من عامين .

● لم يرم الطرف الذي وصل الى السلطة باسلحة القمع التي يملكها . وهذا طبيعي . فالمناطق العسكرية لم تلغ بعد . وفي قيادة قوى الامن ، بعد سلخها عن قيادة الجيش ، عسكريان . ولم يستنكف الطرف المنتصر عن التدخل في الانتخابات لصالح رجاله : فالناخبون الارمن لم يشتركوا في انتخابات المتن التي خاضها فؤاد لحود وأمين الجميل ، لا لان لا رأي لهم في المعركة بل لان السلطة ألحت في طلب « حيادهم » . اما المطاردات الدامية التي تمت في البقاع وطرابلس ، فهي جزء من حملة سياسية لا تتورع عن استعمال المصفحات والدرك والمغاوير . وهي تطال مناطق رزحت طويلا ، وما زالت ، تحت ارهاب الاجهزة واستزلامها. مما جعل منها معاقل نيابية لخصوم العهد الحالي يحاول أن يسترجعها ، أو على الاقل أن يضعف مواقع خصومه فيها . ولما كانت منطقة زغرتا — اهدن معقلا من معاقل الملاحقين ، طلعت السلطة بمسرحية تسليم المطلوبين التي لم تسفر ، حتى اليوم ، عن أدنى أثر . بذلك يستطيع نواب زغرتا — اهدن أن ينعموا بـ « أمن » لا ينعم به نواب المناطق الاخرى . ولم تتراجع السلطة ، في المعركة التي تدور بين أطرافها ، عن استخدام سلاح عتيق فعال هو القوميون السوريون . فتصريح صائب سلام ، في معرض رده على تصريحات فؤاد شهاب الاولى ، تقرب من حزب ذي وزن انتخابي أكيد في أكثر من منطقة : في المتن ، في الشوف ، في جبيل ، في الكورة ، في مرجعيون . وهي دوائر انتخابية للعهد ولاصدقائه فيها مصالح حيوية : ضد الكتائب ، ضد بعض الشمعونيين ، ضد أخصام ريمون اده ، ضد نفوذ كرامي ، ضد تفرد كامل الاسعد . ويدل هذا الامر على أن محاربة الفريق الحلفي — الوسطي للاجهزة لا يعني انحيازا الى جانب الديمقراطية . فالتعاون مع القوميين السوريين ليس الباب الاوسع الذي يفتح على الديمقراطية ، وفي عدد « البناء » الصادر بتاريخ ١٠ تموز دليل صارخ : فالحزب، بمناسبة الحملة « الديمقراطية » يستعيد تاريخه الفاشي بدون القناع « اليساري » المستحدث ، ويطبع مجددا « بلاغ قيادة الثورة القومية والاجتماعية العليا الاول » الذي ينص بنده الثامن على : « مقاومة التهديد الشيوعي للنهوض القومي الاجتماعي وتحرير العمال من الاقطاع السياسي الشيوعي ». كما أن بيان رئيسه الحالي يبرر محاولة ١٩٦١ الانقلابية بنتائجها ، وبالطغيان الشهابي ، متناسيا ما رافق المحاولة نفسها من عزم على الوقوف في وجه «المد الناصري والشيوعي» في المنطقة العربية . واذا بالمحاولة ، التي كانت ذات طابع معاد لحركة التحرر بصورة صارخة ، تتحول على ضوء صراعات الحكم الحالية ، الى حركة تحرر وثورة على طغيان الاجهزة ، كل هذا مع بركة السلطة الصامتة ، بكل اطرافها التي شاركت في معركة الرئاسة.

● وقفت السلطة من الحركة المطلبية موقفا بعيدا عن الديمقراطية . فهاجم رئيس الجمهورية حركة الطلاب الثانويين ، وأطلقت السلطة شرطتها على التظاهرات الثانوية والجامعية ، وهاجم رئيس الجمهورية مجلس الجامعة لانه تجرأ وأخذ موقفا خجولا من حركة الطلاب الجامعيين . ولم تتردد السلطة في عكار ، فهاجمت الفلاحين واحتلت قراهم ، وطردتهم من الارض ، ودعمت اجلاء الفلاحين الذين أنهى الملاكون عقدهم ، عن بيوتهم . وازداد تعنت السلطة في مجابهتها للحركة المطلبية : فهددت النقابات بحلها عشية ٢٥ أيار ، اذا لم تتراجع عن الاضراب ، وحركت بين صفوفها « طابورا خامسا » خطرا . ودعمت أصحاب العمل في موقفهم العنيف من مطالبة العمال بوقف التسريح الكيفي . وحلت اضراب مستخدمي الهاتف بقصد أن تجعل من المضربين أمثولة تهدد بها كل عمال ومستخدمي مصالح الدولة . وهذا يعني عمليا عدم الاعتراف بشرعية الاضراب ، كسلاح بيد الطبقة العاملة .

ان تتابع هذه الاحداث يلقي على المعركة الديمقراطية ضوءا محددا . ان القمع المستمر للحريات ، والذي أتى اعتقال جورج حاوي في سياقه ، هو من صلب سياسة السلطة الحالية في مواجهتها للحركة الديمقراطية الوطنية وللصراعات بين كتلها . فليست « فلول الاجهزة » هي وحدها، وبصورة مستقلة ، المقيمة على سياسة القمع . عدا أن هذا الحكم يخالف الواقع والاحداث ، فهو يعطي السلطة الحالية ذريعة ممتازة تتعلل بها لتستر قمعها ، وتعرجات تحالفاتها . وفي تصريحات رئيس الجمهورية المتكررة ضد الحركة الديمقراطية الوطنية مثال صارخ على موقف السلطة الحالية ومشاريعها . واذا استطاع التحالف السلامي — الجنبلاطي أن يشكل تغطية تحول دون الملاحقات القانونية للافراد ، فانه بالتأكيد لا يشكل وقاية ضد هجوم يتناول الحركة الديمقراطية الوطنية ، ويضرب وسائل عملها كحق التجمع والاضراب والعمل الدعائي العام (البيانات وخلافها) .

ان حماية هذه الحركة ، ووسائل عملها ، هي الامر الاساسي الراهن . والاحداث التي عددناها تبرز اتساع المعركة وتعدد قواها : وهي تطرح قضية الحريات الديمقراطية بصورة تتجاوز الجوانب الجزئية التي خبرها الحكم . والتي يستطيع أن يطوقها دون خسارة فعلية . وهي تتجاوز موضوع الانتخابات النيابية القادمة : فربط قضية الحريات الديمقراطية بالانتخابات يفقدها قواها الفعلية ذات المصلحة في الدفاع عنها ، وذات المصلحة في اعطائها ضمانات بعيدة المدى .

لذلك فالدعوة الى الدفاع عن حرية التعبير والرأي لا تكفي ، وان كانت في طليعة المطالب التي ينبغي طرحها والدعوة الى الدفاع عنها .

— فالمنظمات السياسيه والنقابية ما زالت تخضع للاجازه المسبقه . والدوله تستعمل القانون سيفا في وجه العمل السياسي والنقابي الوطني . أن الغاء الاجازة المسبقة شرط الممارسه الجماهيريه الديمقراطيه .

— رغم تصدي السلطه الحاليه لعدد من تنظيمات الاجهزه ، كاجازة السلاح وقياده قوى الامن ، فما زال المرسوم رقم ٥٥ الصادر صيف ١٩٦٧ ، والذي يخضع توزيع البيانات لشروط بوليسيه ، ساريا . ان الغاء هذا المرسوم البوليسي شرط اولي لحمله تدافع عن الحريات الديمقراطية .

— لقد أظهرت السلطه في الاونة الاخيره استخفافا كاملا بالتنظيمات النقابية وبحقوقها ووسائلها المشروعة ، كالاضراب . أن تاكيد حق الاضراب لا يعني أكثر من كلام ما لم يدعم بالاعتراف بالعمل النقابي داخل المؤسسات : حق الاعلان ، حق التفقد والتجول للنقابي ..

— ان الدولة تدعم تعسف الملاكين الزراعيين في عكار ، وفي المناطق الزراعية الاخرى .

فما زال الملاك يطرد الفلاح من سكنه عند فصل عقد العمل معه في الارض . ولما كان معظم بيوت السكن من بناء الفلاحين أنفسهم ، أو حتى من بناء ابائهم ، اتخذ هذا « الحق » صفة اقطاعية واضحة . ان الغاء حق الملاك في طرد الفلاح من سكنه مطلب ديمقراطي أولي .

بينما « تمنح » أميركا السلاح للبنان ، لان الفدائيين على أرضه ، ولان اليسار ينشط فيه ، كما صرح روجرز في أحاديثه مع المسؤولين اللبنانيين ، وبينما تواجه الدولة الحركة المطلبية في محاولة لوقفها ، تتسع المعركة الديمقراطية لابعد من تصفية « فلول الاجهزة » . وللمعركة المتسعة قوى حية لا يؤدي اهمالها الا الى هزال هذه المعركة وميوعتها . وهي القوى التي فرضت نفسها طوال الاشهر الماضيه على الحياة السياسية كلها ، وكشفت فعلا عن تخلف العلاقات السياسية النيابية ، وذلك في اضراباتها ومطالبها والقضايا التي طرحتها . فاذا لم تحمل هي المعركة الديمقراطية ، بالدرجة الاولى ، انتهت المعركة الى شعار ينتهي به المقام في مقبرة الشعارات الرحبة !.